

# التقديم والتأخير عند سيبويه وعلاقته بأنماط الجملة دراسة نحوية تحليلية

د. هالة عطا علي حماد

مدرس النحو والصرف والعروض  
كلية دار العلوم - جامعة القاهرة



**ملخص:**

يسعى البحث إلى بيان الفرق بين مصطلح الرتبة ومصطلح التقديم والتأخير من خلال حديث سيبويه عنهما في كتابه، ومفهوم هذين المصطلحين عنده، وأثر ذلك على تحديده لنمطي الجملة في العربية (الاسمية والفعلية)، وتأثير ذلك على من جاء بعده من النحاة، وخاصة ابن جني وعبدالقاهر الجرجاني، وتناولهم لبعض القضايا طبقاً لهذين المفهومين، وبيان اللبس في معنى التقديم والتأخير عند بعض مفسري القرآن الكريم، ثم عرض بعض القضايا النحوية التي يمكن معالجتها من خلال التقديم والتأخير بين عناصر الجملة.

**الكلمات المفتاحية:**

التقديم والتأخير. الرتبة. المصطلح النحوي. سيبويه. أنماط الجملة.

**Abstract:**

The research seeks to clarify the difference between the terms position, precedence, and delay through Sibawayh's discussion of them in his book, and the impact of that on his definition of the two sentence patterns in Arabic, and the impact of that on the grammarians who came after him, especially Ibn Jinni and Abdul Qahir al-Jurjani, and their treatment of some issues in accordance with these two concepts. Explaining the ambiguity in the meaning of precedence and delay according to some interpreters of the Holy Qur'an, then presenting some grammatical issues that can be addressed through precedence and delay between sentence elements.

**Keywords:**

precedence and delay, position, grammatical term, Sibawayh, sentence patterns

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه الطيبين، أما بعد، ، ،

فقد نشأت علوم العربية خدمة للكتاب العزيز، وحفظا للغته، وقد تكونت هذه العلوم وتشابكت في دوائر تتقاطع في مواضع، وتتفصل في أخرى، فعلم الصرف يمهد لعلم النحو، ويتقاطع معه في موضوعات يدرسها من جانب، ويتمها النحو من جانب آخر، والنحو يمهد لعلوم القراءات ولعلم البلاغة. ولذلك وجدنا موضوعات يتجاذب طرفيها أكثر من علم، من تلك الموضوعات التقديم والتأخير، فلا نكاد نجد بابا نحويا يخلو من الحديث عن التقديم والتأخير بين عناصره، ومع هذه الكثرة وشيوع الحديث عنه في أكثر من باب نحوي لم نجد لنحاتنا القدماء حديثا مستقلا عنه، في حين كان حديث النحاة المتفرق عنه بابا ومصدرا للحديث عنه في علم المعاني باعتباره موضوعا رئيسا من موضوعات البلاغة العربية، وإن كان البلاغيون أكثر دقة في اختيارهم لمصطلح التقديم والتأخير، بينما خلط النحاة بينه وبين مصطلح الرتبة أو الترتيب في الجملة، وهو أحد الأمور التي سنحاول بيانها.

وعلى الرغم من أن احتفاء البلاغيين كان مصدره إشارة النحاة إلى فكرة التقديم والتأخير وتأثيرها الدلالي على الجملة على نحو ما وجدنا عند سيبويه في كتابه، فإننا لم نجد له مثيلا عند النحاة، من حيث الحديث عن التقديم والتأخير بالعناية الواجبة، والاحتفاء برأي سيبويه الذي كان من الدعائم الأولى في كتابه، تأسيا بالبلاغيين الذين أدرکوا تأثيره على بلاغة الأسلوب، ولم نجد لدى النحاة القدماء اهتماما بالنظر إلى أهمية هذا الموضوع في فكر سيبويه النحوي كما سنرى، وتأثيره على فكرة أنماط الجملة العربية، وكونه وسيلة لحل بعض القضايا الخلافية المتعلقة باسمية الجملة وفعاليتها بناء على موقع المسند والمسند إليه، وهو الخلاف الذي دار بين النحاة بدءا من نحاة البصرة والكوفة، وصولا إلى نحائنا في العصر الحديث ومحاولات التجديد في النحو العربي، وإن وجدنا لدى بعضهم بعض النظرات الثاقبة إلى هذا الموضوع.

ومن اللافت أيضا أننا وجدنا فريقا من المفسرين والمعربين للقرآن الكريم ينكرون فكرة التقديم والتأخير في القرآن الكريم، ويحاولون البعد عن القول بها ما أمكن ذلك، في حين عده ابن جني بابا من أبواب شجاعة العربية، شأنه شأن الحذف والزيادة<sup>(١)</sup>، فما مقصد هؤلاء النحاة والمفسرين من ذلك، وما مفهوم التقديم والتأخير لديهم؟؛ لذلك جاء هذا البحث محاولة لرصد فكرة التقديم والتأخير عند سيوييه، وذلك من خلال عرض الفرق بين فكرة الرتبة في الجملة العربية والتقديم والتأخير فيها، وأثر ذلك على تحديد نمط الجملة من خلال التقديم والتأخير بين عناصرها، وتأثر النحاة بعده بما ذكره، وبيان موقف النحاة من التقديم والتأخير في القرآن الكريم.

فقد تحدث النحاة عن تركيب الجملة، وحددوا لها عناصر رئيسية، وعناصر أخرى تتم الجملة بدونها، وتحدثوا عن ترتيب العناصر الرئيسية والعناصر المكملية، وما يجوز فيها من التقديم والتأخير، فكان الحديث عن التقديم والتأخير بوصفه عارضا من العوارض التركيبية التي تطرأ على الجملة العربية، التي تتكون من عناصر معينة لها ترتيب أصلي يجوز أن يتغير وفق معايير محددة كان بيانها الشغل الشاغل للنحاة؛ تحقيقا لمهمة النحو في بيان الصواب والخطأ الذي يعين المتكلم على انتحاء سمت كلام العرب.

وقد اتسع حديثهم عن التقديم والتأخير، فشمّل أغلب أبواب النحو العربي، فهناك الحديث عن ترتيب العناصر الرئيسية، نحو حديثهم عن الترتيب بين المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل والمفعول، وهناك الحديث عن الترتيب بين العناصر الأخرى، كالترتيب بين الحال وعاملها، والترتيب بين المفاعيل المختلفة، ثم ما يطرأ على هذا الترتيب من تقديم أو تأخير حسب كل باب.

وهذا التغيير بالتقديم والتأخير قد لا يؤثر على شكل الجملة، وقد ينقلها من صورة إلى أخرى، وقد يكون هذا التغيير وسيلة لحل بعض المشكلات التي اختلفت النحاة فيها، وكل ذلك نجد بداية الحديث عنه في كتاب سيوييه الذي ما زال محملا بكثير من الأفكار التي أمدت من بعده، وما زالت تمتد النحاة إلى يومنا هذا.

## إشكالية البحث وتساؤلاته:

- من خلال النظر في كتاب سيبويه للتعرف على هذين المصطلحين، جاء البحث للحديث عن بعض الإشكاليات، وتتمثل في:
- التفريق بين مصطلح الرتبة ومصطلح التقديم والتأخير.
  - نظرة بعض معربي القرآن الكريم للتقديم والتأخير في الكتاب العزيز.
  - بيان وجود هذين المصطلحين عند سيبويه ومن جاء بعده من النحاة.
  - القضايا النحوية التي يمثل التقديم والتأخير عنصراً رئيساً فيها.
  - تأثير هذا المصطلح (التقديم والتأخير) على نمط الجملة أو صورتها.

## الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات التي تحدثت عن الرتبة في الجملة العربية والتقديم والتأخير فيها، ومنها:

١. قرينة الرتبة وقيمتها في النحو العربي<sup>(٢)</sup>: للباحث أحمد عبد الباقي جاءت في تمهيد وثلاثة فصول، تحدث التمهيد عن تعريف علم النحو الذي اختار الباحث أنه يدرس العلاقات والقرائن، وتناول التمهيد كذلك الحديث عن مفهوم الكلام والجملة، وتناول الفصل الأول القرائن وأقسامها والترخص في القرائن الذي خصه بالضرورة الشعرية ثم قرينة الرتبة بين القرائن المعنوية والشكلية، وخص الفصل الثاني بالحديث عن الرتبة غير المحفوظة ومواقعها والعوامل التي تطرأ عليها فتجعلها محفوظة، والفصل الثالث عن الرتبة المحفوظة ومواقعها وعلاقتها بالعامل، ولم يقدم الباحث فيها حديثاً عن المصطلح من حيث التعريف والتفرقة بينه وبين التقديم والتأخير.
٢. قرينة الرتبة عند النحاة والبلاغيين القدامى<sup>(٣)</sup>: للباحث محمد كركب تحدث فيه عن فكرة تضافر القرائن، واختار الحديث عن قرينة الرتبة عند النحاة القدامى؛ باعتبارها مثالاً لاهتمامهم بالقرائن الأخرى، وليس فقط قرينة الإعراب، فتحدث عن تعريفها وتناول النحاة القدماء لها على المستوى النحوي والبلاغي، ولم يفرق بينها وبين التقديم والتأخير.

٣. التقديم والتأخير بين سيبويه وعبد القاهر دراسة بلاغية تحليلية وموازنة (٤): الدكتور إسماعيل محمد الأنور، جعل الباحث المبحث الأول عن التقديم والتأخير في تراث سيبويه، تناول فيه أغراض التقديم والتأخير وصوره، وكما يظهر من العنوان فإن اهتمام الباحث كان بالبلاغة والأغراض البلاغية للتقديم والتأخير، فكان حديثه عن التقديم والتأخير عند سيبويه منصبا على جانبين هما أغراض التقديم والتأخير عند سيبويه وموضوعه، ومقارنة ذلك بما ذكره عبد القاهر في الدلائل.

٤. التقديم والتأخير بين القاعدة النحوية والقيمة البلاغية معلقة الأعشى أنموذجا (٥): للباحثة نوال دقيش والباحث رشيد غنام، تحدثا عن الجملة العربية وأنواعها والترتيب الأصلي لها ثم عن التقديم والتأخير وما يضيفه من تنوع أسلوبى يفيد بلاغة التعبير، وقد طبقا هذا الحديث على شعر الأعشى في ديوانه.

٥. التقديم والتأخير في الجملة العربية دراسة نحوية دلالية نماذج من ديوان أبي القاسم الشابي (٦): رسالة ماجستير للباحثة عائشة قيطون، جاءت في مقدمة ومدخل وفصلين، تحدثت في المدخل عن الجملة عند النحاة القدماء والمحدثين، وتناول الفصل الأول الجانب النظري من حيث الحديث عن مفهوم التقديم والتأخير في الجملة العربية بدءا من التعريف اللغوي والاصطلاحي ثم أسباب التقديم والتأخير وأهميتهما وموانعهما، ومواقع التقديم والتأخير في الجملة الاسمية والفعلية، وتناول الفصل الثاني الجانب التطبيقي على شعر أبي القاسم الشابي وصور التقديم والتأخير لديه.

٦. التقديم والتأخير في نهج البلاغة دراسة نحوية أسلوبية: ماجستير للباحث رافد ناجي وادي الجليحاوي (٧)، جاءت الدراسة في تمهيد وثلاثة فصول، تحدث التمهيد عن التقديم والتأخير بين النحو والمعنى، وما أضحي عليه النحو من جفاف لبعده عن دراسة المعنى في الجانب التركيبي، واختصاص ذلك بعلم المعاني، مما حدا ببعض النحاة المحدثين إلى الدعوة لعودة علم المعاني إلى الدرس النحوي، ثم تحدث في الفصل الأول عن تقديم المسند إليه بصوره المختلفة والتطبيق على ذلك من خلال كتاب نهج البلاغة، والفصل الثاني عن تقديم المسند، والفصل الثالث عن

تقديم المكملات وبعض العناصر الأخرى.

٧. التقديم والتأخير عند اللغويين العرب القدامى والمحدثين ديوان ابن المعتز أنموذجاً<sup>(٨)</sup>: ماجستير للباحثين رجال هاجر وبوقلمونة وداد، وجاءت الدراسة في مقدمة ثم مدخل تضمن تعريفاً لعلم المعاني والنحو والعلاقة بينهما، بالإضافة إلى تعريف الجملة والعناصر المكونة لها، وقرينة الرتبة، وتحدث الفصل الأول عن تحديد مفهوم التقديم والتأخير عند اللغويين القدامى والمحدثين، والتقديم والتأخير بين علم النحو وعلم المعاني، وتناول الفصل الثاني الشق التطبيقي لحالات التقديم والتأخير في ديوان ابن المعتز.

وقد توزعت الدراسات السابقة بين الجانب التطبيقي والجانب البلاغي، ولم تشر إلى فكرة المصطلح والفرق بينه وبين مصطلح الرتبة، خاصة عند سيبويه وتأثيره فيمن جاء بعده من النحاة، وأثر ذلك في معالجة بعض القضايا النحوية، وهو ما حاول البحث الوقوف عنده.

### منهج البحث وتقسيمه:

اعتمد البحث المنهج الوصفي، حيث تم رصد المواضع التي توضح مفهوم ظاهرة التقديم والتأخير في كتاب سيبويه، وتأثر من جاء بعده بمفهوم سيبويه لها، وبيان هذا المصطلح عند بعض المفسرين، وبعض القضايا النحوية التي أثرت هذه الظاهرة في توجيهها نحويًا؛ فجاء البحث في أربعة مطالب:

المطلب الأول: مصطلح الرتبة ومصطلح التقديم والتأخير عند سيبويه

المطلب الثاني: التقديم والتأخير عند سيبويه في الأبواب النحوية

المطلب الثالث: تأثير سيبويه فيمن بعده من النحاة

المطلب الرابع: أهم القضايا النحوية المتأثرة بالتقديم والتأخير



## المطلب الأول: مصطلح الرتبة ومصطلح التقديم والتأخير عند سيبويه:

على الرغم من اهتمام النحاة بالمصطلحات والتعريفات التي تعد أساساً لضبط العلوم، وخاصة علم النحو الذي برع نحاته في تحري الحدود والضوابط للأبواب النحوية، فإن الحديث عن الرتبة والمقصود بها، والحديث عن التقديم والتأخير اتخذ منحى تطبيقياً عند النحاة، على كثرة دور الحديث عنه في الأبواب النحوية المختلفة؛ لذلك سنحاول بيان الفرق بين هذين المصطلحين.

فسنبداً بالتأصيل لمصطلح الرتبة ومصطلح التقديم والتأخير اللذين شاع استخدامهما باعتبارهما مترادفين، على تفاوت بين البلاغة والنحو في ذلك، فلم يظهر مصطلح الرتبة عند سيبويه، وإنما استخدم مصطلح التقديم والتأخير؛ ليدل على العلاقة المكانية الاستثنائية بين عناصر الجملة، كما سنوضح فيما بعد، فهذا المصطلح عند سيبويه كما يظهر من أمثله يقصد به ماخالف الترتيب الأصلي، فهو يذكر التقديم والتأخير في المواضع التي فيها تغيير لموقع العنصر النحوي، كما في تقديم المفعول له على الفعل، أو تقديم خبر كان على اسمها، ولكنه تغيير مقنن تبيحه قواعد اللغة.

وقد بدأ الحديث عن ترتيب عناصر الجملة في كتاب سيبويه في عدة مواضع، وأولها ما تحدث عنه تحت عنوان هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول، أي الجملة الفعلية ذات الفعل المتعدي، وترتيبها الأصلي كما في ضرب عبدالله زيدا، ثم تحدث عن تقديم ما حقه التأخير منها كما في حديثه عن تقديم المفعول به على الفاعل بقوله: "فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضرب زيدا عبد الله؛ لأنك إنما أردت به مؤخر ما أردت به مقدماً"<sup>(٩)</sup>، وتعليقه لذلك بقوله: "وهو عربي جيد، كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم"<sup>(١٠)</sup>.

فنص سيبويه والذي يأتي في بدايات كتابه. تلك البداية التي اهتم فيها بوضع بعض الأسس العامة كالحديث عن الخفة والثقل وعلاقتهما بالتذكير والتأنيث

والإفراد والجمع والتكثير والتعريف، وعلاقة ذلك بالأصل والفرع<sup>(١١)</sup> - يشير إلى الأصل وهو ضرب عبد الله زيدا، وهو الأصل المستصحب من كلام العرب، ثم الفرع الذي عدل إليه ، وهو ضرب زيدا عبد الله.

وهذا العدول موافق للقواعد النحوية، فيما يتعلق بجواز تغيير رتبة المفعول بالتقديم والتأخير، ولكن المعنى يختلف مع هذا العدول عن الترتيب الأصلي، ففيه دلالة على الاهتمام بالمتقدم، وهو المعنى الذي يفهم بمجرد تقديم هذا العنصر دون إضافة عناصر أخرى إلى الجملة<sup>(١٢)</sup>.

ففكرة الرتبة أو الترتيب الأصلي في الجملة هي الأصل في التفرقة بين نمطي الجملة في العربية، الاسمية والفعلية، فما بدأت بالاسم أصالة فهي الاسمية، وما بدأت بالفعل أصالة فهي الفعلية، ولذلك اعترض نحاة البصرة على إجازة نحاة الكوفة تقديم الفاعل على الفعل، حتى إن كان هذا التقديم في بعض الأنماط الجمالية الخاصة، كما في مجئ الاسم المرفوع بعد أدوات الشرط الجازمة.

وقد تحدث سيبويه عن التقديم والتأخير في باب كان وأخواتها، حيث تحدث عن تقديم خبر كان على اسمها، بقوله: "والتقديم والتأخير في هذا بمنزلته في المعرفة وما ذكرت لك من الفعل... وتقول ما كان فيها أحد خير منك، وما كان أحد مثلك فيها، وليس أحد فيها خير منك، إذا جعلت فيها مستقرا"<sup>(١٣)</sup>، فهنا العدول عن الأصل تجيزه القواعد النحوية، حيث اسم كان وليس نكرة (أحد) والخبر شبه جملة (فيها، منك)، وهو المثال الأول الذي ذكره "ما كان فيها أحد خير منك"، ويجوز أيضا تأخر الخبر إلى موضعه الأصلي، وهو المثال الثاني "ما كان أحد مثلك فيها" برفع خير ومثل في المثالين باعتبارهما نعتا لاسم كان وليسا خبرين.

ثم يقول بعد ذلك "والتقديم ههنا والتأخير فيما يكون ظرفا أو يكون اسما، في العناية والاهتمام مثله فيما ذكرت لك في باب الفاعل والمفعول، وجميع ما ذكرت لك من التقديم والتأخير والإلغاء والاستقرار عربي جيد"<sup>(١٤)</sup>.

فسيبويه يؤصل للجملة الاسمية المنسوخة بكان أو إحدى أخواتها، ومن ضمن عناصر هذا التأصيل رتبة العناصر في هذه الجملة، والعدول عن هذا

الأصل بما يمثل من عوارض تركيبية تُوجد أنماطا وصورا أخرى من هذه الجملة، كما ذكر في أمثله، كما نلاحظ قياسه جملة كان على الجملة الفعلية، ومراعاة الجانب الفعلي فيها مما يتسق مع حديثه السابق عن الجملة الفعلية وترتيب العناصر فيها.

ولم يفت سيبويه الإشارة إلى الدلالات التي تصاحب كل نمط، فمع اختلاف الترتيب تختلف المعاني التي يؤديها كل نمط، كما تختلف الدلالات مع اختلاف التركيب تقديما أو تأخيرا، وهذا الاختلاف كان الشغل الشاغل لعلماء البلاغة، وكان لعلماء النحو نصيب فيه تنازلوا عنه طائعين، فأمثلة سيبويه كانت أمثلة عادية تعلم المتحدث العادي الأنماط المختلفة التي ترد فيها جملة كان، وليست نصوصا أدبية نثرية أو شعرية؛ لأن من وظيفة النحوي البحث عن الصحة، ودفع المتكلم إلى انتحاء سمت كلام العرب، فتكون تعبيراته مؤدية للمعاني على طريقتهم، فمن شأن النحوي أن يوضح الفروق بين التراكيب المختلفة فيما تؤديه من معان.

أما حين يكون الموضع للترتيب الأصلي، ولا يصح العدول بالتقديم والتأخير فإن سيبويه يعبر عن ذلك بنفي التقديم والتأخير، من ذلك حديثه عن الترتيب بين معمولي ما الحجازية، حيث يقول: "إذا قلت: ما منطلق عبد الله، أو ما مسيء من أعتب، رفعت. ولا يجوز أن يكون مقدا مثله مؤخرا، كما أنه لا يجوز أن تقول: إن أخوك عبد الله على حد قولك: إن عبد الله أخوك"<sup>(١٥)</sup>، ونلاحظ من مثال سيبويه الخاص بجملة إن أن المانع من تغيير الترتيب هو مانع دلالي، فتغيير الترتيب سوف يعكس المعنى المقصود، وهو ما يحدث عند تساوي المبتدأ والخبر في التعريف والتكثير دون وجود ما يحدد الخبر منهما سوى التزام الترتيب الأصلي.

وكذلك صيغة التعجب، فيقول عن جملة ما أحسن عبد الله: "ولا يجوز أن تقدم عبد الله وتؤخر ما ولا تزيل شيئا عن موضعه، ولا تقول فيه ما يحسن، ولا شيئا مما يكون في الأفعال سوى هذا"<sup>(١٦)</sup>، فصيغة التعجب من المواضع التي يلتزم فيها الثبات في الترتيب، ويقبل فيها التصرف في تكوين الجملة.

وقد اهتم سيبويه ومن جاء بعده من النحاة بفكرة الأصل والفرع، فالنكرة

أصل والمعرفة فرع لها، والتذكير أصل والتأنيث فرع له، والأصل في الجملة الترتيب بين عناصرها، والتقديم والتأخير فرع على هذا الأصل، فالأصل في الجملة الفعلية \_ على سبيل المثال \_ أن يأتي الفاعل بعد الفعل وبعد الفاعل المفعول، ولكن المفعول قد يتقدم على الفاعل أو على الفعل والفاعل معا، ولكن القاعدة تجيز ذلك وتقننه، فهو عربي جيد كالأصل تماما، والأصل في الجملة الاسمية مجيء المبتدأ أولا يليه الخبر، وتقديم الخبر جوازا أو وجوبا فرع على هذا الأصل، له قواعده المنظمة التي تبيحها اللغة.

ونجد ذلك الفرق معبرا عنه بقريب من هذه المصطلحات (الأصل والعدول عنه والرتبة الأصلية) عند الرضي في شرحه لكافية ابن الحاجب في الحديث عن الترتيب بين مفعولى أعطى بقوله: "وكذا يجب حفظ المراتب في باب أعطيت إذا ألبست مخالفته، نحو: أعطيت زيدا أخاك، فإن لم تلبس لقرينة، جاز العدول، كقوله تعالى: "أفأريت من اتخذ إلهه هواه" (١٧)

وقد استمر هذا الاهتمام إلى عصرنا الحالي كما رأينا من اهتمام الدكتور تمام حسان بهذه الفكرة، والتي يمكن من خلالها أن نوضح الفرق بين مصطلح الرتبة أو قرينة الرتبة كما سماها والتقديم والتأخير، فالأصل الذي ترسخه القاعدة هو رتبة هذه العناصر في الجملة، ويكون الاستثناء المقنن وهو التقديم أو التأخير بالعدول عن هذا الأصل (١٨)، أو الأسلوب العدولي، وهو: "خروج عن أصل أو مخالفة لقاعدة ولكن هذا الخروج وتلك المخالفة اكتسبا في الاستعمال الأسلوبي قدرا من الاطراد رقي بهما إلى مرتبة الأصول التي يقاس عليها" (١٩)، ويضيف في موضع آخر: "العدول عن الرتبة عدم مراعاتها بتقديم ما رتبته التأخير أو العكس" (٢٠)، ومع هذه اللفتة الموفقة فإنه لم يتحدث عن الاختلاف بين المصطلحين، وإنما اكتفى بالقول بأن التقديم والتأخير عدول أو مخالفة للرتبة، وأنه يخص مواضع التقديم والتأخير الجائز.

ويشير أيضا إلى اهتمام البلاغيين بالتقديم والتأخير وما يؤديه من دلالات تنشأ عن الخروج عن الترتيب الأصلي للجملة، كما في قوله تعالى: "إياك نعبد

وإياك نستعين" (٢١)، حيث اختلف الترتيب الأصلي للجملة بتقديم المفعول به، مما أفاد القصر والتخصيص.

والمثال الأنف عند الدكتور تمام من سورة الفاتحة يلفتنا إلى أمر آخر، وهو عدم دقة مقولة النحاة والبلاغيين بأن الحديث عن التقديم والتأخير يخص العناصر ذات الرتبة الحرة أو غير المحفوظة كما يشير الدكتور تمام نفسه في هذا الموضع وفي غيره من المواضع (٢٢)، فكل عناصر الجملة العربية ذات مواقع مكانية محددة، ولكن بعضها يمكن أن يتقدم أو يتأخر عن موقعه دون تغيير في نمط الجملة، لكنه قد يكون واجبا كما في حالة التقديم هذه وغيرها من المواضع التي يكون فيها تقديم العنصر عن رتبته أو تأخيره عنها واجبا، كما في تأخير الفاعل عن المفعول المتصل بضمير يعود على الفاعل، فهو أمر توجيه الصحة النحوية أو سلامة الأسلوب نحويا، أو جائزا في حالات أخرى، كما في جواز تأخير المبتدأ المعرفة على الخبر شبه الجملة .

ويمكن القول بناء على ذلك أن كل ما تقدم على رتبته الأصلية في الجملة فهو مقدم، وكل ما تأخر عن رتبته الأصلية في الجملة فهو مؤخر، أما ما جاء في موضعه ورتبته الأصلية في الجملة فلا يقال له مقدم أو مؤخر، نري ذلك على سبيل المثال في حديث الرضي عن مواضع وجوب تأخير الفاعل عن المفعول، حيث يقول في بداية شرحه لنص ابن الحاجب عن هذه المواضع: "بيان لما يعرض، فيوجب مخالفة الأصل أي تأخير الفاعل عن المفعول" (٢٣).

وهناك نمط آخر من تقديم العناصر التي حقها التأخير كما في تقديم الفاعل على الفعل، وهو تقديم نمطا جمليا جديدا وهو الجملة الاسمية، وهو ما أشار إليه بعد ذلك كل من ابن جني وعبد القاهر من وجود نوعين من التقديم والتأخير كما سنرى.

ومع هذا الوضوح في الاختلاف بين المصطلحين نجد كثيرا من الباحثين يعتبرون المصطلحين مترادفين، من ذلك ما يقوله أحد الباحثين عن مصطلح الرتبة عند سيبويه بأنه ورد عنده تحت مسمى التقديم والتأخير، حيث يقول: "تكلم سيبويه

عن الرتبة في مواضع متفرقة ولم يستخدم مصطلح الرتبة ولكنه كان يتحدث عنها تحت عنوان التقديم والتأخير<sup>(٢٤)</sup>، ثم يتحدث بعد ذلك عن موقف النحاة القدامى من الرتبة، وأنهم رأوا أن الأصل في الكلام هو الرتبة سواء أكانت محفوظة أم غير محفوظة، وأن عدم التزام الرتبة هو خروج عن الأصل<sup>(٢٥)</sup>، وأن أغلبهم تحدث عن الرتبة تحت مسمى التقديم والتأخير، دون أن يرى الباحث فرقا بين المصطلحين لديهم.

على حين ورد مصطلح الرتبة في الدراسات اللغوية الحديثة مقصودا به: "علاقة بين جزأين من أجزاء السياق يدل موقع كل منهما من الآخر على معناه<sup>(٢٦)</sup>، فالمبتدأ مسند إليه الأصل فيه التقدم والخبر مسند الأصل فيه التأخر، والأصل في الفعل التأخر عن الفاعل

فالأصل في الجملة العربية بنوعها الاسمية والفعلية الرتبة بين عناصر الجملة، وقد يعدل عنها إلى التقديم والتأخير<sup>(٢٧)</sup>، كما أن الأصل الذكر وقد يعدل عنه إلى الحذف، والأصل الإظهار وقد يعدل عنه إلى الإضمار وهكذا<sup>(٢٨)</sup>.

وقد أشار الدكتور تمام في موضع آخر إلى أن حديث عبدالقاهر الجرجاني عن الترتيب بين عناصر الكلام قصد به إلى شيئين الأول ما يدرسه النحاة تحت عنوان الرتبة دراسة مفرقة بين أبواب النحو، والثاني ما درسه البلاغيون تحت عنوان التقديم والتأخير<sup>(٢٩)</sup>.

ويشير الدكتور محمد حماسة إلى أهمية الرتبة بقوله: "فهي تساعد على رفع اللبس عن المعنى بتحديد موقع الكلمة فيها"<sup>(٣٠)</sup>، فالرتبة تحدد الموقع الأصلي للعنصر في الجملة دون تقديم أو تأخير، ويرى في موضع آخر أن هناك أمران يساعدان على إمكان التقديم والتأخير، هما العلامة الإعرابية والرتبة الحرة<sup>(٣١)</sup>.

وعرف باحث آخر الرتبة بقوله: "هي وصف موقع الكلمة في التركيب"<sup>(٣٢)</sup>، ويعرفها آخر بقوله: "نعني بها علاقة الترتيب التي تحكم نسق التتابع بين الأبواب النحوية في الجملة"<sup>(٣٣)</sup>، ويرى أن الرتبة مقولة نحوية ثابتة لا يعرض لها تغيير، ويمكن أن نسميها الموقع النحوي<sup>(٣٤)</sup>، وبناء على هذا التعريف للرتبة يعرف التقديم

والتأخير بقوله: "أن تخالف عناصر التركيب ترتيبها الأصلي في السياق فيتقدم ما الأصل فيه أن يتأخر، ويتأخر ما الأصل فيه أن يتقدم"<sup>(٣٥)</sup>، أو هو: "جعل اللفظ قبل رتبته الأصلية أو بعدها لعارض اختصاص أو أهمية أو ضرورة"<sup>(٣٦)</sup>، وهو تعريف يجمع بين نظرة النحو ونظرة البلاغة للتقديم والتأخير.

مما سبق من نظرة القدماء والمحدثين للرتبة والتقديم والتأخير نرى أن الرتبة يمكن تعريفها بأنها الحديث عن القيمة المكانية الأصلية للعنصر في الجملة، أما التقديم والتأخير فهو العدول الذي يطرأ على رتبة العنصر في الجملة بتغيير هذه الرتبة المكانية الأصلية، نحو تقديم المفعول على الفاعل فقط أو تقديمه على الفعل والفاعل، وهو ما يكون جائزا أو واجبا .

وبناء على هذين التعريفين نتحدث عن التقديم والتأخير عند سيبويه ومن جاء بعده من النحاة في المطلب الثاني.

ولكن قبل ذلك أشير إلى رأيين لعالمين معاصرين فيما يتعلق بالتقديم والتأخير في الجملة العربية، الأول رأي الدكتور شوقي ضيف في كتابه "تجديد النحو"، حيث يقول: "إن اللغة العربية كانت في الأصل لغة شعرية، وكان لذلك أثر واسع في أن عناصر الجملة فيها لا تلتزم بترتيب معين، إذ الأساس ترتيبها حسب أنغام البيت لا حسب نظامها النحوي وترتيبه، إذ هي نغمة في البيت أو وحدة في أنغامه. ومن أجل ذلك كانت عناصر الجملة العربية تتقدم وتتأخر في الشعر القديم دون نظام. وحاول النحاة أن يضعوا لذلك قواعد دقيقة"<sup>(٣٧)</sup>، وسبق ذلك بالحديث عن الحذف وشيوعه في الجملة العربية للسبب ذاته.

وفي هذا غبن للغة ونظامها وقواعدها، فالتقديم والتأخير - كما الذكر والحذف - ظاهرة تؤدي وظيفتها في الشعر والنثر، تدل على تمكن القائل من نظام اللغة وليست انعكاسا للانسياق لموسيقى الشعر وأوزانه، ولذلك نجدها في النثر، وفي القمة منه القرآن الكريم.

وقد رد الدكتور شوقي ضيف على هذا الرأي بعده بسطور قليلة حين تحدث عن مواضع التقديم والتأخير في الجملتين الاسمية والفعلية، بقوله في بداية كل

موضع الأصل في كذا أن يكون كذا، فالأصل في الجملة الاسمية أن يتقدم المبتدأ ثم يأتي الخبر تالياً (٣٨)، والأصل في الفعلية أن يتقدم الفعل ويليه الفاعل (٣٩)، فهو يقر ما في العربية من نظام يحدد على أساسه الأصل والفرع في التقديم والتأخير، وهذا النظام لم يضعه النحويون ابتداءً، وإنما استخلصوه من كلام العرب واستعمالاتهم اللغوية.

والأكثر من ذلك أنه رتب عليه فكرة الجملة الاسمية والجملة الفعلية التي يكون الأساس فيها الترتيب بين عنصرَيْها، ومن ثم تختلف الدلالة بينهما، فيذكر أن الجملة الاسمية تدل على الدوام والاستمرار بخلاف الفعلية، وكذلك هناك فرق ثان بين الجملة الاسمية ذات الخبر الفعلي والجملة الفعلية، فقولنا سافر زيد تختلف عن زيد سافر، فالأولى أراد المتكلم منها أن يذكر سفر زيد فقط، أما الثانية فقد أراد المتكلم لفت انتباه السامع إلى زيد نفسه أولاً، وأنه سافر ثانياً وكأن السفر كان بعيد الوقوع منه لسبب من الأسباب أو كان غير مظنون، فتريد أن تقول إنه حدث فعلاً، ولذلك تقدم الاسم المرفوع على الفعل وتجعله مبتدأ الكلام وأساسه (٤٠).

وهذه الفكرة (الاهتمام بالمتقدم في الجملة والفرق بين الجملة الاسمية والفعلية) شاعت في التراث النحوي، بدءاً من سيبويه وحديثه الذي سقناه عن التقديم والتأخير، ثم من تلاه من النحاة، ومنهم على سبيل المثال الزجاجي الذي يقول في كتابه (الإيضاح لأسرار النحو): "الفرق بين "ضربت زيدا" و "زيد ضربته" أنك إذا قلت: "ضربت زيدا" فإنما أردت أن تخبر عن نفسك، وتثبت أين وقع فعلك، وإذا قلت: "زيد ضربته" فإنما أردت أن تخبر عن زيد" (٤١).

**والرأي الثاني** هو رأي الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو، حيث نحا باللائمة على النحاة لاهتمامهم بالإعراب فقط دون بقية الظواهر النحوية، ومنها التقديم والتأخير، ولم يدرسوا منها إلا ما كان متصلاً بالإعراب، وهم بذلك قد ضيقوا من حدود النحو، وفاتهم لذلك كثير من فقه العربية، وتقدير أساليبها (٤٢).

وذكر من ضمن ما خالفهم فيه الصواب أنهم درسوا بعض هذه الظواهر مفرقة، ومثل لذلك بدراساتهم للنفي وتفرقه في أبواب مختلفة (٤٣)، وهذا الاهتمام



بأواخر الكلمات قد حرمهم أيضا من الاهتمام بالمعنى وأثر تلك الظواهر فيه على غرار ما فعل عبد القاهر الجرجاني في كتابه الدلائل<sup>(٤٤)</sup>.

وعلى الرغم من اتفاقي مع الأستاذ إبراهيم مصطفى في أن النحاة القدماء لم يولوا التقديم والتأخير العناية الكافية، ولم يدرسوه الدراسة الوافية، فإنني أختلف معه في أمرين:

**الأول** أنه لم ينظر إلى جهود المفسرين ومعربي القرآن الكريم، وجلهم نحويون اهتموا بما ذكره فيما يتعلق بالظواهر النحوية المختلفة، وأثرها في المعنى من خلال التطبيق على القرآن الكريم، وأما لومي للنحاة فقد قصدت به مستوى التقييد في كتبهم التي وضعت للنحوقط، أما على المستوى التطبيقي فقد اهتم النحاة بكثير من الظواهر النحوية التي ذكرها، وبعضهم أفردوا بمؤلفات مستقلة كما في كتب حروف المعاني.

**الثاني** إشارته إلى عبد القاهر ومسلكه في دراسة هذه الظواهر، وعبد القاهر نحوي وجهده يحسب للنحاة لا عليهم، ورائده في ذلك إمامهم سيبويه.

### المقصود بالتقديم والتأخير عند بعض النحاة في كتب إعراب القرآن الكريم:

قبل الحديث عن التقديم والتأخير عند سيبويه وأثره فيمن بعده من النحاة من خلال التعريف الذي سقته وفي إطار الحديث عن المصطلح أشير إلى أن هناك خطأ بين مصطلح التقديم والتأخير ومصطلح القلب أو مصطلح عكس الرتبة، فقد ورد مصطلح التقديم والتأخير في بعض كتب تفسير القرآن الكريم وإعرابه مقصودا به قلب الرتبة أو قلب الإعراب<sup>(٤٥)</sup>، ويقصد به "أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر"<sup>(٤٦)</sup>.

فقد أطلق المفسرون مصطلح التقديم والتأخير علي نوعين من أنواع العوارض التركيبية التي تطرأ علي الجملة، **فالنوع الأول** والذي يظهر من خلال الأمثلة التي ذكروها له أنهم كانوا يعنون به ما فيه عكس للرتبة أي تغيير للمواقع في الجملة بما لا يتناسب مع القواعد المقررة أو ما فيه ترخص للضرورة، وهو ما

أطلق عليه بعض النحاة مصطلح القلب، وهو ما نأوا بالقرآن الكريم أن يكون فيه هذا النوع من الترخّص؛ لذلك وجدنا رفض بعضهم لفكرة التقديم والتأخير في القرآن الكريم من هذا المنطلق، وهو ما أطلق عليه الدكتور تمام حسان مصطلح تشويش الرتبة أو الترخّص في قرينة الرتبة<sup>(٤٧)</sup>، وأشار إليه الدكتور محمد حماسة باعتباره نوعاً من أنواع الضرورة الشعرية والتي ترد في النثر أيضاً<sup>(٤٨)</sup>.

**والنوع الثاني** وهو التقديم والتأخير الذي يخضع للقواعد والذي هو عدول عن أصل الوضع، وهو ما أقرته اللغة وشاع فيها، وهذا المصطلح يفسر ما نراه عند بعض المفسرين من تضارب في أقوالهم تجاه التقديم والتأخير.

فمن النوع الأول ما خرج عليه صاحب مجاز القرآن قوله تعالى: "وأتيناها من الكنوز ما إن مفاتحه لتتوء بالعصبة أولي القوة"<sup>(٤٩)</sup> على أن فيه تقديماً وتأخيراً على تقدير: ما إن العصبة ذوي القوة لتتوء بمفاتيح نعمه<sup>(٥٠)</sup>، واحتج لذلك بالعديد من الشواهد، نحو قولهم: عرضت الناقة على الحوض، وقول الشاعر:

**فديت بنفسه نفسي ومالي \*\*\* وما آلوك إلا ما أطيق<sup>(٥١)</sup>**

وإنما يعرض الحوض على الناقة، ويقصد الشاعر فديت بنفسه ومالي نفسه، وتابعه في ذلك الزركشي<sup>(٥٢)</sup>.

ونجد نحوياً مثل أبي حيان يرفض قول من قال بالتقديم والتأخير في توجيه قوله تعالى في سورة المائدة: "إن تعذبهم فإنهم عبادك وإن تغفر لهم فإنك أنت العزيز الحكيم"، على أن في الكلام تقديماً وتأخيراً تقديره إن تعذبهم فإنك أنت العزيز الحكيم وإن تغفر لهم فإنهم عبادك فليس بشيء، وهو قول من اجترأ على كتاب الله بغير علم<sup>(٥٣)</sup>، فالتقديم والتأخير في جوابي الشرطين اعتراض من القائل بذلك علي مجيء العزيز الحكيم في جواب المغفرة ومجيء التذكير بعبوديتهم لله مع حال التعذيب، فتقديم جواب الشرط وعكسه عن موقعه مما يوحي بالضعف أو الضرورة ليس داخلاً في التقديم والتأخير الذي هو من العوارض التي تثري التراكيب.

ومن ذلك أيضاً رد أبي حيان على القائل بأن "من" الثانية للبيان في قوله تعالى: "كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا" البقرة، حيث يستدعي ذلك أن تكون بيانا

لكلمة رزق التي جاءت بعدها، وأن التقدير "كلما رزقوا منها رزقا من ثمرة"؛ فيكون في الكلام تقديم وتأخير، فهذا ينبغي أن ينزه كتاب الله عن مثله<sup>(٥٤)</sup>.

وفي رده على من قال بأن في قوله تعالى: "ولقد اصطفيناه في الدنيا وإنه في الآخرة لمن الصالحين"<sup>(٥٥)</sup>، حيث قال الحسن بن الفضل بأن في الكلام تقديمًا وتأخيرًا، أي ولقد اصطفيناه في الدنيا والآخرة وإنه لمن الصالحين، وقال أبو حيان "وهذا الذي ذهب إليه خطأ ينزه كتاب الله عنه"<sup>(٥٦)</sup>، وتبعه السمين حيث قال: "وهذا لا يجوز مثله في القرآن"<sup>(٥٧)</sup>.

ومن هنا جاءت القاعدة التوجيهية لدي الرازي، وهي قوله تعليقا على القائلين بالتقديم والتأخير في الآية السابقة "وإذا صح الكلام من غير تقديم وتأخير كان أولى"<sup>(٥٨)</sup>، فهذا التقديم والتأخير غير المنضبط لا يعد وجها من وجوه شجاعة العربية التي ذكرها ابن جنبي والتي أثني عليها عبد القاهر الجرجاني في دلائله، وهي لا تليق باللغة العربية فضلا عن أن تليق بأفصح وأبلغ كتاب فيها وهو القرآن الكريم، فالتقديم والتأخير الذي يرفضه أبو حيان يختلف عما قبله في مواضع أخرى. ومن ذلك ما مثل به الدكتور تمام في قوله تعالى: "ويصنع الفلك وكلما مر عليه ملاً من قومه سخروا منه"<sup>(٥٩)</sup>، "أي كلما مروا عليه وهو يصنع الفلك سخروا منه"، وقد عده كذلك لأن فيه تقديمًا لجملة الحال (ويصنع الفلك) على عاملها، وهو الفعل مروا<sup>(٦٠)</sup>، وهو ما يخالف قواعد النحاة المانعة لهذا التقدم، مما حدا ببعض الباحثين إلى الرد بأن هذه الجملة ليست حالية وليست مقدمة على عاملها، وإنما الفعل الرئيسي في حكاية سيدنا نوح هو صناعة السفينة، والمرور الساخر هو الحال العارضة، فليس في الآية تقديم وتأخير أو ترخص في الرتبة<sup>(٦١)</sup>

وقد أجمل السيوطي في كتابه الإتقان في علوم القرآن الحديث عن قسمي التقديم والتأخير في العلم الرابع والأربعين (في مقدمه ومؤخره)، حيث أشار إلى قسم يغمض فهم التقديم والتأخير فيه، وقسم يظهر التقديم والتأخير فيه، وينضبط تبعًا للقواعد؛ فيقول: "وهو قسمان: الأول ما أشكل معناه بحسب الظاهر، فلما عرف أنه من باب التقديم والتأخير اتضح"<sup>(٦٢)</sup>، وذكر أمثلة مما أورده المفسرون كما مر في

آيتي البقرة والمائدة، ثم قال: "الثاني: ما ليس كذلك، وقد ألف فيه العلامة شمس الدين بن الصائغ كتابه "المقدمة في سر الألفاظ المقدمة" قال فيه: الحكمة الشائعة الذائعة في ذلك الاهتمام، كما قال سيبويه في كتابه"<sup>(٦٣)</sup>، ثم ينقل عن ابن الصائغ ما عرضه من أغراض التقديم والتأخير المتعددة التي تدخل تحت الغرض العريض الذي ذكره سيبويه.

## المطلب الثاني: التقديم والتأخير عند سيبويه في الأبواب النحوية:

حددت الاختلاف بين مصطلحي الرتبة والتقديم والتأخير كما ظهر من نص سيبويه في الحديث عن الجملة الفعلية والترتيب الأصلي فيها وما يطرأ عليه من عدول بالتقديم والتأخير، وأكمل عرض المواضع التي تحدث فيها سيبويه عن التقديم والتأخير في مختلف المواضع من كتابه، فقد عرض سيبويه في كثير من الأبواب للحديث عن التقديم والتأخير بعد الحديث عن الترتيب الأصلي للجملة، من ذلك ما مر من حديثه عن التقديم والتأخير في المفعول به وخبركان، وصيغة التعجب.

وقد بدأ سيبويه حديثه في بداية الكتاب عن أنماط الجملة العربية، أو عن الأطر العامة التي تكون القوالب العامة التي تصب فيها الجملة، فكان حديثه عن الجملة الفعلية التي تتكون من فعل وفاعل أو فعل ونائب فاعل، وذلك في قوله: هذا باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل ولم يتعده فعله إلى مفعول آخر والفاعل والمفعول في هذا سواء، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل<sup>(٦٤)</sup>، ومثل لذلك بجملتي (ذهب زيد وضرب زيد).

ثم تحدث عن الجملة الفعلية التي تتكون من فعل متعد وفاعل ومفعول كما وضحنا، والرتبة في هذه الجملة، والتقديم والتأخير فيها كما وضحنا سابقاً، ثم تحدث عن الأفعال التي تنصب مفعولين والتي تنصب ثلاثة مفاعيل<sup>(٦٥)</sup>.

وتحدث كذلك عن التقديم والتأخير في باب الأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر إذا بنيت لما لم يسم فاعله، فتحدث عن تقديم المفعول الثاني على الأول الذي تحول إلى نائب الفاعل، وذلك في الباب الذي عنون له بقوله "هذا باب المفعول الذي تعده فعله إلى مفعول. وذلك قولك كسي عبد الله الثوب، وأعطى عبد الله المال"<sup>(٦٦)</sup> ثم قال: "وإن شئت قدمت وأخرت فقلت: كسي الثوب زيد، وأعطى المال عبد الله كما قلت: ضرب زيداً عبد الله فأمره في هذا كأمر الفاعل"<sup>(٦٧)</sup>.

ويفهم من عبارة سيبويه الأخيرة "فأمره في هذا كأمر الفاعل" ما يكون لنائب

الفاعل من أحكام الفاعل، وما يكون لهذه الجملة من أحكام التقديم والتأخير للمفعول نحويا ودلائيا.

ثم الحديث عن كان وأخواتها وترتيب جملتها باعتبارها تركيبا فعليا، حيث عنون لهذا الباب بقوله: "هذا باب الفعل الذي يتعد اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد"<sup>(٦٨)</sup>، ويشير إلى التقديم والتأخير في جملتها بقوله: "وإن شئت قلت: كان أخاك عبدالله، فقدمت وأخرت كما فعلت ذلك في ضرب لأنه فعل مثله، وحال التقديم والتأخير فيه كحاله في ضرب"<sup>(٦٩)</sup>.

فالإطار الفعلي يوجب مسلكا في التقديم والتأخير، وهذا المسلك قد يتغير مع الفعل الجامد، فمن ذلك إشارته إلى اختلاف هذا الترتيب مع ليس، حيث يقول: "فأما ليس فإنه لا يكون فيها ذلك، لأنها وضعت موضعا واحدا، ومن ثم لم تصرف تصرف الفعل الآخر"<sup>(٧٠)</sup>، ويقصد بذلك ما عناه النحاة بقولهم إن ما لا يتصرف في نفسه لا يتصرف في تركيبه، فجمود ليس يوجب لها نمطا معيناً في ترتيب جملتها يختلف عن أخواتها المتصرفات.

ولعل هذه النظرة لكان وأخواتها والإطار التركيبي لها هو ما حدا ببعض النحاة إلى اعتبار المنصوب معها حالا<sup>(٧١)</sup>.

وقد تحدث سيبويه عن نوع من التقديم مخالف للقواعد النحوية، ولكنه مبرر بالضرورة الشعرية، وذلك كما في تقديم الفاعل على الفعل، وهو ما يرفضه البصريون، فقد وجه سيبويه قول الشاعر<sup>(٧٢)</sup>:

**صددت فأطولت الصدود وقلما \*\*\* وصال على طول الصدود يدوم**

على أن به تقديماً للفاعل فيقول: "وإنما الكلام: وقل ما يدوم وصال"<sup>(٧٣)</sup>، وهذا التقديم مقبول بسبب ما يتاح للشاعر من توسع، كما أنه مستقيم في المعنى كما قال سيبويه في تقديمه لهذا البيت: "ويحتملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه، لأنه مستقيم ليس فيه نقض"<sup>(٧٤)</sup>، والمستقيم القبيح لفظ استخدمه سيبويه في نص آخر له للحديث عن أنواع التراكيب من ناحية الدلالة والتركيب النحوي، فقال: "وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيدا

رأيت، وكى زيد يأتيك، وأشباه هذا" (٧٥)

وتحدث سيبويه عن أعمال صيغ المبالغة، وأنها تعمل تقدم معمولها أو تأخر كما في قول الشاعر:

قلى دينه واهتاج للشوق إنها \*\*\* على الشوق إخوان العزاء هيوج (٧٦)

حيث نصبت (إخوان) بهيوج، وهي صيغة مبالغة عملت في الاسم المتقدم كما تعمل فيه إذا تأخر، وكما في قول الشاعر:

بكيت أبا الأواء يحمد يومه \*\*\* كريم، رءوس الدارين ضروب (٧٧)

وتحدث في باب الاشتغال عن ترجيح النصب مع الأمر والنهي، حيث يقول: "والأمر والنهي يختار فيهما النصب في الاسم الذي يبنى عليه الفعل ويبنى على الفعل، كما اختير ذلك في باب الاستفهام؛ لأن الأمر والنهي إنما هما للفعل" (٧٨)، فالجملة الفعلية هي المرجحة في هذه الحالة، وعليه فالنصب أرجح، وكان الأصل في هذه الجمل أن تبدأ بالفعل، وذلك نحو: زيدا اضربه، وعمرا امرر به، وخالدا اضرب أباه .

ويمثل سيبويه للصور المختلفة للأمر كما في زيدا ليضربه عمرو، وبشرا ليقتل أباه بكر، وكذلك أنماط النهي من نحوأما خالدا فلا تشتم أباه، وأما بكرا فلا تمرر به، فكل هذه الأنماط للأمر والنهي يرجح فيها النصب؛ تفضيلا لنمط الجملة الفعلية التي تليق بالأمر والنهي، لكن الرفع على الاسمية جائز أيضا (٧٩)، وهو مدار الأمر في باب الاشتغال على جواز الأمرين مع اختلاف التوجيه النحوي لكل منهما، واختلاف المعنى بناء على هذا التوجيه كما سيتضح قريبا .

ومن المواضع التي تحدث فيها سيبويه عن الرتبة وكونها شرطا من شروط الوظيفة النحوية ما يشترط في أعمال ما الحجازية عمل ليس، حيث يشير إلى فكرة الرتبة بقوله: "ومثل ذلك قوله . عز وجل: "ما هذا بشرا".... فإذا قلت: ما منطلق عبدالله، أو ما مسيء من أعتب، رفعت. ولا يجوز أن يكون مقما مثله مؤخرا" (٨٠).

فالتزام الرتبة بين الاسم والخبر شرط النصب، على الرغم من أن التقديم لا يفسد معنى الجملة ولا يخرجها من النفي، لكنه يغير العمل فلا تعمل ما عمل ليس

ويرفع جزأ الجملة.

وكل هذا التغيير في جملة "ما" في إطار الجملة الاسمية، ولكن اختلاف الترتيب بين عناصر الجملة قد يغير نوعها فيخرجها من الاسمية إلى الفعلية أو العكس، وهذا ما تحدث عنه سيبويه عند حديثه عن الاشتغال، حيث بدأ الحديث عنه في الجزء الأول بدءاً من قوله: "هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل قدم أو آخر وما يكون فيه الفعل مبنياً على الاسم"<sup>(٨١)</sup>، ويقصد بالجزء الأول من العنوان الجملة الفعلية التي يتقدم مفعولها أو يتأخر، نحو قولهم: ضربت زيدا، وزيدا ضربت، فهي جملة فعلية تقدم الاسم أو تأخر، ولكن التقديم يفيد الاهتمام بالمتقدم كما أشار في نصه السابق.

والجزء الثاني من عنوان الباب يشير به إلى جملة الاشتغال، وهي الجملة التي تحتمل الاسمية أو الفعلية، نحو قولهم زيد ضربته، "فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت: زيدٌ ضربته، فلزمته الهاء، وإنما تريد بقولك مبني عليه الفعل أنه في موضع منطلق إذا قلت عبد الله منطلق، فهو في موضع هذا الذي بني على الأول وارتفع به، فإنما قلت عبد الله فنسبته له ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء"<sup>(٨٢)</sup>.

فالفرق بين الرفع والنصب هو الفرق بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية، فأنت إذا رفعت كانت الجملة اسمية، وإذا نصبت كانت الجملة فعلية، والفرق بينهما نحوي ودلالي، فالتوجيه الأول على الاسمية لا يتطلب تقدير فعل محذوف، وتوجيه النصب على تقدير فعل محذوف والفرق الدلالي كما يرى سيبويه في الأولى أنك بنيت الفعل على الاسم وأخبرت به عنه، أما النصب فأنت مع جملة فعلية من فعل وفاعل ومفعول.

وقد تحدث سيبويه كثيرا بعد هذا الموضع عن جملة الاشتغال، والصور التي يرجح فيها النصب، والصور التي يرجح فيها الرفع، وكل ذلك في إطار القانون الأول الذي صاغه في بداية الحديث السابق عن جواز الرفع والنصب، وتوجيه الرفع على النمط الاسمي الذي يبدأ بالاسم ويبني عليه الخبر، أو توجيه النصب المبني على النمط الفعلي، وفيه الجملة فعلية، ولكنها طبقا للتوجيه البصري منصوبة بفعل



محذوف يفسره المذكور.

وقد تحدث سيبويه عن التقديم والتأخيري في الجملة الاسمية عند بداية حديثه عنها في الجزء الثاني من كتابه حيث قال هذا باب الابتداء، وعرف المبتدأ بأنه كل اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام<sup>(٨٣)</sup>، وتحدث عن العامل في المبتدأ والخبر<sup>(٨٤)</sup>، ثم أشار إلى فكرة الرتبة في الجملة الاسمية، والتقديم والتأخير فيها بقوله: " وزعم الخليل رحمه الله أنه يستقبح أن يقول قائم زيد، وذلك إذا لم تجعل قائما مقدما مبنيا على المبتدأ، كما تؤخر وتقدم فتقول: ضرب زيدا عمرو، وعمرو على ضرب مرتفع. وكان الحد أن يكون مقدما ويكون زيد مؤخرا. وكذلك هذا، الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدما. وهذا عربي جيد. وذلك قولك تميمي أنا، ومشنوء من يشنؤك، ورجل عبدالله، وخز صفتك"<sup>(٨٥)</sup>.

وقد نقلت النص كاملا لأهميته في بيان وضوح فكرة سيبويه عن الترتيب الأصلي للجملة والتي عبر عنها بقوله وكان الحد أن يكون مقدما أي الفاعل ويكون زيد مؤخرا وهو المفعول، والحد في الجملة الاسمية أن يتقدم المبتدأ ويتأخر الخبر، وكما جاز تقدم المفعول على الفاعل جاز تقدم الخبر على المبتدأ في المثالين اللذين ذكرهما، وأشار إلى أن فيهما تقدما وتأخيرا بالنظر إلى الأصل الذي هو الحد كما عبر عن ذلك.

ثم تحدث عن الترتيب الأصلي للجملة المنسوخة بإن وأخواتها حيث يوضح عملها وأنها تعمل الرفع والنصب كما عملت كان، إلا أن المنصوب بها لا يتأخر عن المرفوع، وأن الترتيب بين معموليها لا يتغير كما كان الحال مع كان، فهو أحد الفروق الجوهرية بين جملتها وجملة كان، فيقول: "وزعم الخليل أنها عملت عملين: الرفع والنصب، كما عملت كان الرفع والنصب حين قلت: كان أخاك زيداً. إلا أنه ليس لك أن تقول كأن أخوك عبد الله، تريد كأن عبد الله أخوك، لأنها لا تصرف تصرف الأفعال، ولا يضم فيها كما يضم في كان. فمن ثم فرقوا بينهما كما فرقوا بين ليس وما، فلم يجروها مجراها، ولكن قيل هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها وليست بأفعال"<sup>(٨٦)</sup>.

ونستطيع أن نفهم من نص سيبويه أنه تحدث عن الترتيب الأصلي في جملة إن، مقارنا بينه وبين جملة كان، وموضحا أحد الفروق الرئيسية بين جملة كان وجملة إن، وهي الترتيب بين الاسم والخبر، مفسرا ذلك بالفارق بين الأصل والفرع، فكان فعل يعمل عمل الفعل من الرفع والنصب، وإن فرع على الفعل تعمل الرفع والنصب حملا عليه، وتشبها به؛ فتتحط عنه درجة في التصرف في معموليها بالتقديم والتأخير، كما اختلفت ما المشبهة بليس عن ليس التي هي الأصل في العمل، وما فرع عليها؛ لذلك التزم الترتيب في جملتها ولم تتصرف تصرف ليس. فسيبويه يربط بين قوة العامل والتصرف في ترتيب جملته، فالتقديم والتأخير علامة القوة، والتزام الرتبة الأصلية منوط بالفرع الأضعف في العمل، وكلما قوي العامل قوي التغيير في رتبة جملته بالتقديم والتأخير.

ولم يفت سيبويه في هذا الباب الإشارة إلى الغرض المعنوي من التقديم والتأخير، وهو الاهتمام بالمتقدم، فيقول: "واعلم أن التقديم والتأخير والعناية والاهتمام هنا، مثله في باب كان، ومثل ذلك قولك: إن أسدا في الطريق رابضا، وإن بالطريق أسدا رابضاً. وإن شئت جعلت بالطريق مستقرا ثم وصفته بالرابض، فهذا يجري هنا مجرى ما ذكرت من النكرة في باب كان"<sup>(٨٧)</sup>، فنطاق التقديم والتأخير المتاح في جملة إن والمتعلق بشبه الجملة يعتمد على الغرض المعنوي، أما نحويا فشبه الجملة المتقدم قد يكون خبرا (مستقرا) أو معمولا للخبر متقدما عليه.

وكما أثر التقديم والتأخير ورتبة العناصر في تحديد نمط الجملة أثرا كذلك على الوظيفة النحوية للكلمة في جملتها، فالنعت يلي منعوته، وإذا تقدم النعت النكرة على منعوته أعرب حالا، مثل سيبويه لذلك بقوله: هذا قائما رجل، وفيها قائما رجل، "لما لم يجز أن توصف الصفة بالاسم وقبح أن تقول: فيها قائم، فتضع الصفة موضع الاسم، كما قبح مررت بقائم وأتاني قائم، جعلت القائم حالا وكان المبني على الكلام الأول ما بعده"<sup>(٨٨)</sup>.

وبعد الأمثلة النثرية التي شرحت الفكرة عرض سيبويه الشواهد الشعرية المؤيدة لها، وهي قول الشاعر<sup>(٨٩)</sup>:

وتحت العوالي في القنا مستظلة \*\*\* ظباء أعارتها العيون الجآذر  
وقول الآخر<sup>(٩٠)</sup>:

وبالجسم مني بينا لو علمته \*\*\* شحوب وإن تستشهدي العين تشهد  
وقوله<sup>(٩١)</sup>:

### لمية موحشا ظلل \*\*\* يلوح كأنه خلل

فمفهوم الأصل أو البنية العميقة للجملة حاضر في ذهن النحاة، وهو "وراء كثير من التفريق بين عناصر في الجملة قد تبدو متشابهة في سطحها، فهو وراء التفريق بين الحال والمفعول الثاني، والتفريق بين البدل وعطف البيان في المواضع التي لا يكون فيها عطف البيان بدلا، والتفريق بين الإضافة اللفظية والمعنوية، ووراء كل ما يقال عن الحمل على المعنى، والتقديم والتأخير، والحذف"<sup>(٩٢)</sup>.

ومن ثم كانت معظم خلافات النحويين حول تقدير البنية العميقة كما رأينا في باب الاشتغال، أو حول القواعد التحويلية التي تتبع في التحويل من البنية العميقة إلى البنية السطحية<sup>(٩٣)</sup>، وإن كانت هذه الفكرة أكثر ظهورا في الحذف؛ لنظرهم إلى العنصر الغائب، أما في التقديم والتأخير فالنظر إلى موقع العنصر.

### المطلب الثالث: تأثير سيبويه فيمن بعده من النحاة:

وقد تأثر النحاة بعد سيبويه بما ذكره في كتابه، ومن أبرز المتأثرين به ابن جني وعبد القاهر الجرجاني، فقد ألمح كل منهما إلى فكرة التقديم والتأخير واختلافها عن فكرة الرتبة، فنرى مثلا في الحديث عن التقديم والتأخير عند ابن جني الذي عده ضربا من ضروب شجاعة العربية، أنه تحدث عن ضربين منه، الأول ما يقبله القياس، والآخر ما يسهله الاضطرار<sup>(٩٤)</sup>.

وقد عد من الأول ضروبا من نحو تقديم المفعول على الفاعل، أو تقديمه على الفعل في مثل: ضرب زيدا عمرو، وزيدا ضرب عمرو، فقياس التقديم هو بالنظر إلى الأصل، وهو مجيء الفعل يليه الفاعل يليه المفعول، وهو الأصل المستصحب في الاستعمال اللغوي الشائع الذي لا يسأل عن سببه، وعدل عن هذا الأصل إلى تقديم المفعول على الفعل والفاعل أو توسطه بينهما، والذي يكون في بعض المواضع واجبا، أي أنه ليس اختيارا كما ربط بعض الباحثين التقديم والتأخير بالجائز، والرتبة أو الترتيب بالواجب أو المقيد.

ومن ذلك تقديم الطرف كما في: قام عندك زيد وعندك قام زيد، ومنه أيضا تقديم الحال على صاحبها تارة وعلى عاملها تارة أخرى، كما في جاء ضاحكا زيد وضاحكا جاء زيد.

وتحدث عن التقديم والتأخير في جملة الاستثناء، فذكر جواز تقديم المستثنى على المستثنى منه، وعدم جواز تقديم المستثنى على الفعل الناصب له، وعلل لذلك بأن الاستثناء يضارع البديل، "ألا تراك تقول: ما قام أحد إلا زيدا وإلا زيد والمعنى واحد. فلما جرى الاستثناء البديل امتنع تقديمه"<sup>(٩٥)</sup>، فالبديلية والاستثناء الجائزان في هذا النمط من جملة الاستثناء يفسران امتناع تقديم المستثنى على عامله، فالرتبة بين المستثنى وعامله محددة ولاتجاوز فيها، ثم يوضح كيف جاز تقديمه على المستثنى منه والبديل لا يصح معه ذلك<sup>(٩٦)</sup>.

وذكر كذلك جواز تقديم الخبر على المبتدأ، نحو قائم أخوك، وفي الدار

صاحبك، ومثله خبر كان وأخواتها، حيث يجوز أن يتقدم على الاسم أو الفعل نفسه.

**والضرب الثاني** وهو ما تسهله الضرورة، أو ما يضطر إليه وإن لم يكن جائزا في الكلام العادي، كما في قول الشاعر<sup>(٩٧)</sup>:

**فلما للصلاة دعا المنادي \*\*\*\* نهضت وكنت منها في غرور**

حيث قدم الجار والمجرور على الفعل فاصلا به بين متلازمين وهما لما والفعل، فالرتبة الأصلية هي مجيء الفعل وبعده الفاعل وبعده المفعول استصحابا للأصل المتفق عليه من استقراء كلام العرب، وتقدم المفعول على الفاعل أو على الفعل والفاعل هو عدول مقنن أيضا عن الأصل المتفق عليه، لكنه كما يقول الدكتور تمام حسان لا يعتذر عنه لأنه خاضع لقاعدة فرعية، أما التقديم والتأخير الذي لا تقره القواعد إلا استثناء أو ضرورة فهو ترخص يعتذر عنه، ولا يكون إلا لسبب استثنائي<sup>(٩٨)</sup>.

ونلاحظ من حديث ابن جني في الخصائص أنه يفرق بين التقديم والتأخير والرتبة الأصلية التي لا يمكن تجاوزها، كما يفرق بين ما يقدم أو يؤخر عدولا عن الأصل طبقا للقواعد، وهو ما عده من شجاعة العربية في تنويع أساليبها، وما يقدم ضرورة يضطر لها الفائل، وهو مخالف للقواعد التي تحدد الرتبة أو القيمة المكانية للكلمة، وتحدد ما يجوز فيها من إمكانات التقديم والتأخير بما يحقق أهداف المتكلم ولا يخالف قواعد اللغة.

ونلاحظ أيضا على حديث ابن جني أنه يمثل بأمثلة للكلام العادي الذي عليه مدار حديث الناس في حياتهم، وهو ما يؤدي الغرض الأول من اللغة من تعبير الناس عن أغراضهم، وهو ما يتسق مع هدف ابن جني من كتابه الخصائص من الإبانة عن حكمة العربية.

ونلاحظ أيضا أنه تنقل بين الأبواب النحوية المختلفة جامعا منها ما يتعلق بالتقديم والتأخير، وهو بهذا يقدم نمطا من التأليف النحوي يمكن أن نعده ردا على ما انتقد به الأستاذ إبراهيم مصطفى النحاة في عدم التفاتهم إلى هذه الظواهر

النحوية، وإذا كان الحذف والتقديم والتأخير من الأمور التي تدل على شجاعة العربية، فإن هذا الباب يدل على شجاعة ابن جني فيما اختاره من نمط التأليف النحوي في كتابه الخصائص.

ونستطيع أيضا أن نلمس من حديث ابن جني إشارته إلى نمط آخر من التقديم والتأخير وهو ما يحدث فصلا بين المتلازمات، وهو جائز للضرورة.

ونجد في موضع آخر من الخصائص حديثا لابن جني عن نقض المراتب إذا عرض هناك عارض، يوضح فيه فكرة الرتبة، حيث يبدأ هذا الباب بقوله: "من ذلك امتناعهم من تقديم الفاعل في نحو ضرب غلامه زيدا، فهذا لم يمتنع من حيث كان الفاعل ليس رتبته التقديم، وإنما امتنع لقرينة انضمت إليه، وهي إضافة الفاعل إلى ضمير المفعول، وفساد تقدم المضمرة على مظهره لفظا ومعنى"<sup>(٩٩)</sup>، فابن جني يوضح بشكل مباشر رتبة الفاعل الأصلية وهي التقدم، ويوضح العلاقة المكانية أو الموقعية للضمير ومرجعه وهي تقدم المرجع على الضمير، ثم يوضح ما يمكن أن يطرأ من اختلاف على هذه العلاقة المكانية نتيجة التعامل معها طبقا لأصل آخر؛ فيحدث تغييرا في الرتبة ويتقدم المفعول على الفاعل لتحقيق رتبة الضمير بتقدم مرجعه.

ويظهر هذا الفرق عند عبدالقاهر الجرجاني الذي فهم أن التقديم والتأخير لا يجري مجرى الأصل فلا يقال لما كانت رتبته التأخير أنه تأخر، ولا لما رتبته التقديم أنه تقدم، ويظهر ذلك الفرق بدءا من حديثه في مطلع هذا الباب: "ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك، أن قدم شيء، وحول اللفظ عن مكان إلى مكان"<sup>(١٠٠)</sup>، فتقديم الشيء هو تقديم عن مكانه الأصلي ورتبته، وهو تحويل اللفظ عن مكانه الأصلي إلى مكان آخر.

فمفهوم التقديم والتأخير لذيها أنهما خلاف الأصل وخروج عليه لداع من الدواع، وقد قسم التقديم والتأخير إلى قسمين، الأول على نية التأخير، وهو الذي لا يخرج العنصر عن وظيفته في الجملة، أو لا يغير شكل الجملة، "وذلك في كل شيء أقرته مع التقديم على حكمه الذي كان عليه، وفي جنسه الذي كان فيه،

كخبر المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ، والمفعول إذا قدمته على الفاعل<sup>(١٠١)</sup> والثاني تقديم ليس على نية التأخير، وهو الذي يتغير فيه الموقع الإعرابي أو الوظيفة النحوية للعنصر اللغوي المنقول، وقد يتغير معه نمط الجملة من الاسمية إلى الفعلية أو العكس، "ولكن على أن تنقل الشيء عن حكم إلى حكم، وتجعل له بابا غير بابه، وإعرابا غير إعرابه"<sup>(١٠٢)</sup>، ويمثل لذلك بالاسمين يصلح كل منهما أن يكون مبتدأ أو خبرا فتقدم أحدهما أو تؤخره، على نحو: زيد المنطلق والمنطلق زيد، ونحو ضربت زيدا، وزيدٌ ضربت.

ثم يقول بعد ذلك "واعلم أنا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئا يجري مجرى الأصل، غير العناية والاهتمام"<sup>(١٠٣)</sup>، ويذكر نص سيبويه عن الغرض من التقديم والتأخير، "كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم".

ونص عبد القاهر السابق يشير إلى أفكار عدة تتمثل في:

**أولاً:** التمييز بين الترتيب أو الرتبة الأصلية والتقديم والتأخير، فلا يقال للمبتدأ إذا جاء في موقعه الأصلي في بداية الجملة إنه تقدم، ولا للفاعل إنه تأخر عن الفعل، وإنما يشار إلي المبتدأ إذا ترك موقعه وتأخر عن الخبر هل هذا التقديم مقبول نحويا أم أنه مخالف للقواعد؟

**ثانياً:** تأثير التقديم والتأخير على نمط الجملة كما في مثال الجملة الفعلية التي تقدم مفعولها، واختير فيه الرفع، وعناية عبد القاهر ببيان الاختلاف بين النمطين تركيبيا ودلالة.

**ثالثاً:** تأثر عبد القاهر في هذا بسيبويه، فقد قدم عبد القاهر لهذا الباب بمقولة سيبويه عن التقديم والتأخير وأن الغرض منه الاهتمام، وقد عاب عبد القاهر على النحاة أنهم وقفوا عند هذا الحد ولم يتابعوا إشارة سيبويه بالاهتمام الكافي للوقوف على الأغراض المختلفة للتقديم والتأخير، وإن كان أحد الباحثين قد فهم من حديث عبد القاهر أنه يعترض على رأي سيبويه، ويرى قصور نظرتة في أنه وقف بالتقديم

والتأخير عند هذا الغرض فقط، فيقول: "وواضح من كلام الإمام هذا أنه يشي بأن الصواب قد ند عن سيبويه حينما ذهب إلى أن التقديم مقصور على العناية والاهتمام بشأن المقدم"<sup>(١٠٤)</sup>، ونص عبدالقاهر لا يشي بذلك، وإنما يفهم منه أنه يعيب على النحاة وقوفهم عند الحد الذي أشار إليه سيبويه دون الاستفادة منه، ومحاولة المتابعة في هذا الخط كما فعل عبد القاهر، والدليل قوله بعد ذلك: "فهذا جيد بالغ، إلا أن الشأن في أنه ينبغي أن يُعرف في كل شيء قدم في موضع من الكلام مثل هذا المعنى، ويُفسر وجه العناية فيه هذا التفسير"<sup>(١٠٥)</sup>

فسيبويه كما يقر الباحث: "من أوائل النحاة الذين تأثر بأرائهم الإمام عبد القاهر في دلائله وأسرار بلاغته، حيث اتخذ الثاني مما ذكره الأول من خصائص التراكيب، وأسرارها، ومن شواهد على ذلك مادة استقرأها الإمام عبد القاهر ونظر فيها وتعقب خطوات سيبويه في ذلك إلى أن تهدي في أحكامه على ما ذكر"<sup>(١٠٦)</sup>

ثم يتابع عبدالقاهر في هذا الباب محاولته لبيان الأثر الدلالي للتقديم والتأخير من خلال بيان تركيب الجمل والفرق الدلالي بين كل تركيب، وقد بدأ ذلك بالإشارة إلى الاختلاف في نمطي الجملة، "ضربت زيدا" و"زيد ضربت"، "لم تقدم زيدا على أن يكون مفعولا منصوبا بالفعل كما كان، ولكن على أن ترفعه بالابتداء، وتشغل الفعل بضميره، وتجعله في موضع الخبر له"<sup>(١٠٧)</sup>.

فمثال عبدالقاهر الذي ساقه لبيان فكرة التقديم الذي ليس على نية التأخير فيها تأثر كبير بسيبويه الذي بدأ الحديث عن التقديم والتأخير في بدايات كتابه من هذه النقطة التي تحدث بعدها عن الصور المختلفة لقضية الاشتغال، فكان اهتمام سيبويه بالأنماط التركيبية المختلفة لهذا المسلك التركيبي، والذي أشار إجمالاً إلى مدار الأمر الدلالي الناشيء عنه، وهو الاهتمام بالمتقدم، وهذا الاهتمام باختلاف أنماط الجمل والتمييز بينها لا يختلف كثيرا عما ذكر عن نشأة النحو على يد أبي الأسود الدؤلي فيما يروى عنه، فما كان صنيعه مع ابنته إلا حرصا منه على الإبانة والإفهام المبنيين على إدراك الأنماط الجمالية المختلفة، كما في الفرق بين جملة الاستفهام وجملة التعجب<sup>(١٠٨)</sup>.



ولذلك نجد عبدالقاهر في بداية حديثه عن مواضع التقديم والتأخير التي سيفصلها؛ ليوضح الفروق والوجوه بين الأنماط المختلفة، يتحدث عن الصحة النحوية للمتحدث العادي، وذلك قوله: "ومن أبين شيء في ذلك الاستفهام بالهمزة، فإن موضع الكلام على أنك إذا قلت: "أفعلت؟"، فبدأت بالفعل كان الشك في الفعل نفسه، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده.

وإذا قلت: أنت فعلت؟، فبدأت بالاسم، كان الشك في الفاعل من هو، والتردد فيه" (١٠٩).

فالدلالة التي تختلف من تركيب لآخر مهمة للإبانة التي هي وظيفة رئيسة للغة، وهي مناط اهتمام سيبويه باعتبارها غرضاً رئيساً، ومناط اهتمام عبد القاهر؛ لأنها مقدمة البلاغة التي تعنى بإدراك الفروق بين التراكيب التي توضح الإعجاز في النص القرآني.

فعبداقاهر يتحدث إلى المتلقي الذي يستعمل اللغة؛ ليستطيع التعبير عن مراداته من خلال فهم الفرق بين التراكيب المختلفة، وهو حديث بلغة النحاة المألوفة في تعليمهم القواعد وأمثلتهم النثرية المستخدمة في الحياة العادية، والتي استخدمها قبله النحاة كما في حديث سيبويه عن الاشتغال في جملة الاستفهام (١١٠)، ثم ينتقل بعد ذلك إلى الشواهد الشعرية والقرآنية التي تتجلى بلاغتها في توظيفها لهذه الفروق بين التراكيب، وذلك من خلال استيعاب عبدالقاهر لإشارة سيبويه عن الاهتمام بالمتقدم والتي أشار إليها في بداية حديثه عن التقديم والتأخير، لئلا من جاء بعد سيبويه أنه لم يهتم بإشارة سيبويه للبحث عن الأغراض الأخرى التي توجه المتحدث في تكوين جملته أولاً، وتوجه العلماء إلى فهم الإعجاز القرآني النابع من دقة الاستخدام للغة، فيما صاغه عبد القاهر في نظريته عن النظم.

ويمكن أن نفهم الفرق في دراسة التقديم والتأخير بين النحاة بعد سيبويه والبلاغيين بما قرره أحد الباحثين استناداً إلى المذهب التداولي من أن التقديم والتأخير في اللغة العربية ظاهرة تداولية بامتياز، يلجأ إليها المتكلم؛ ليحدد بها المعنى المقصود من كلامه دون غيره من المعاني استناداً إلى الوضع التخاطبي القائم بين

المتكلم والمخاطب، وهذا الوضع يشمل عدة جوانب تقع خارج إطار البنية اللغوية كالمعلومات المشتركة بين المتخاطبين، وشروط إنتاج الكلام وحال المخاطب، فهو أسلوب يلجأ إليه المتكلمون ليعبروا عن مقاصد معينة تختلف بكل تأكيد عن المقاصد التي تؤديها الجملة إذا وردت على ترتيبها الأصلي، فتحريك أي مكون من مكونات الجملة إلى مكان ليس له في الأصل ينبئ عن مقصد وغاية، ولكن النحاة اهتموا بالحكم النحوي في حالات التقديم والتأخير، وقسموه إلى واجب وجائز، ولم يهتموا بالأسباب والفروق المعنوية، بينما اهتم البلاغيون بتلك الفروق وكانت شغلهم الشاغل<sup>(١١١)</sup>.

وأشير أخيراً إلى أن حديث عبد القاهر عن التقديم والتأخير قد تطور بين كتابيه المقتصد والدلائل، طبقاً لما رصده الدكتور محمد جمال صقر<sup>(١١٢)</sup> من حديث عبد القاهر في كتابيه السالفين عن التقديم والتأخير في الجملة الاسمية، حيث تحول من الحديث عن المبتدأ والخبر من حيث التعريف والتكثير إلى الحديث عن التقديم على نية التأخير والتقديم على غير نية التأخير، ومن الحديث عن ضبط إعراب حرف الاستفهام في المقتصد إلى الحديث في الدلائل عن الجملة الاستفهامية، وضبط أوضاعها التي تميز معانيها المتولدة عن بنية الأسلوب الاستفهامي.

### المطلب الرابع: بعض القضايا النحوية المتأثرة بالتقديم والتأخير:

من القضايا النحوية التي اختلف حولها البصريون والكوفيون قديما، واستمر الخلاف فيها بين النحاة المحدثين، قضية المحدد المعتبر في تقسيم الجملة إلى اسمية وفعلية، فقد اعتمد البصريون على فكرة الرتبة كما رأينا عند سيبويه، فالاسمية هي المصدرة بالمسند إليه الاسم والفعلية هي المصدرة بالمسند الفعلي، وقد توسع الكوفيون فأجازوا أن يتقدم الاسم فاعلا في الجملة الفعلية، وهو ما رفضه البصريون وأولوا الشواهد الخاصة به، من نحو قول الزبلاء<sup>(١١٣)</sup>:

**ما للجمال مشيها وئيدا \*\*\* أجنذلا يحملن أم حديدا**

وكذلك أحد التوجيهات الكوفية للاسم المرفوع بعد إذا وإن الشرطيتين، بإعراب الاسم المرفوع بعدهما فاعلا للفعل المذكور وليس لفعل محذوف<sup>(١١٤)</sup>، وهو ما رفضه البصريون لحاجة أدوات الشرط للجملة الفعلية، وهي المصدرة بالفعل ولا يتقدم فيها الفاعل على الفعل، فرتبة الفاعل دائما بعد الفعل كما عبر عن ذلك ابن مالك في ألفيته:

**وبعد فعل فاعل فإن ظهر \*\*\* فهو وإلا فضمير استتر**

وقد استمر الخلاف حول محددات الجملة الاسمية والفعلية بين نحائنا المحدثين، فمنهم من اعتمد فكرة الترتيب بين عناصر الجملة، ومنهم من اعتمد فكرة الإسناد، وقد مر بنا رأي الدكتور شوقي ضيف في الفرق بين دلالة الجملة الاسمية ودلالة الجملة الفعلية، والذي كان الأساس فيه تقدم العنصر الاسمي في الجملة الاسمية، وتقدم العنصر الفعلي في الجملة الفعلية.

ونجد باحثا آخر يعرض لمفهوم الكلام والجملة عند النحاة، ويناقش تحديدهم لنوع الجملة بناء على نوع الكلمة المتصدرة، ويرى أن التصدر لا يحل هذا الإشكال، وإنما أن يكون التصدر مرتبطا بأطراف الإسناد، فالاسمية ما كان المسند فيها اسما، والفعلية ما كان المسند فيها فعلا، إذ المسند إليه فيهما واحد.<sup>(١١٥)</sup>

وهذا الرأي تناقض من الباحث الذي عد قرينة الرتبة المعتبر الأول قبل

قرينة الإعراب في تحديد بناء الجملة، وأن النحو في المرتبة الأولى ترتيب للكلمات ثم تأتي قرينة الإعراب، وعاب على سيبويه حديثه عن الرتبة في الجملة بعد الحديث عن قرينة الإعراب، وعاب أكثر على ابن مالك أن عدها العنصر الرابع من عناصر الحديث عن تكوين الجملة، ويؤكد ذلك بقوله: "ثم إن الاتجاه الآن في تسهيل تعلم النحو للمبتدئين يميل إلى التعرف على أماكن الكلمات في الجملة بالدرجة الأولى ثم تأتي العلامة الإعرابية بعد ذلك"<sup>(١١٦)</sup>، ثم يقول بعدها: "الرتبة في نظري أهم من العلامة الإعرابية، إذ الرتبة تعني هندسة الجملة على صفة يتحقق معها التعلق النحوي ثم تأتي العلامة الإعرابية لتزين هذا البناء"<sup>(١١٧)</sup>.

وقد أشار الدكتور محمود عبد السلام شرف الدين إلى أن نمطي الإسناد يشتركان في فكرة الإسناد أو التعليق كما يسميه بعض النحاة، والعمد فيهما حكمها الرفع، لكن هناك فروقا بينهما، فالجملة الاسمية نمط يمكن أن يستغني عن الفعل؛ حيث يكون المسند والمسند إليه اسما، والترتيب فيها بين المسند والمسند إليه فيه اختيارات، بينما الجملة الفعلية ليس فيها هذه الاختيارات بين المسند والمسند إليه، وأخيرا تختلف مكملات كل من الجملتين"<sup>(١١٨)</sup>.

ويمكن أن ندرك قريبا مما ذكره الدكتور محمود عبد السلام فيما ذكره ابن يعيش اعتراضا على تعريف من عرف الفاعل بأنه الاسم الذي يجب تقديم خبره لمجرد كونه خبرا، حيث اعترض بأن تقديم الفعل مختلف عن تقديم الخبر في الجملة الاسمية؛ فتقدم الفعل لأنه عامل في الفاعل؛ ورتبة العامل أن يكون قبل المعمول، بينما تقديم الخبر في بعض الأحيان في الجملة الاسمية يكون لأسباب أخرى غير هذا، مما يؤذن بالاختلاف بين الجملتين"<sup>(١١٩)</sup>.

والحق أن ما ارتأه البصريون وعلى رأسهم سيبويه من التزام تحديد الجملة الاسمية بتصدر المسند إليه الاسمي، والفعلية بتصدر المسند الفعلي أقرب للواقع اللغوي، وأقوي من الناحية التعليمية التي يبتغيها النحو في وجه من وجوه وضعه، وهي تعليم انتحاء سمت كلام العرب، وأدل من الناحية الدلالية والبلاغية، فقد أقام سيبويه حديثه في باب الاشتغال على فكرة الجملة الاسمية والفعلية والجملة التي

تحتمل الوجهين، والضابط الذي لا يتخلف في ذلك هو الاتفاق على نوع المسند والمسند إليه في كل من النوعين، فما الفرق بين قولنا قام محمد ومحمد قام إذا اعتبرنا جملتين فعليتين على الرأي الكوفي، ذلك الفرق النحوي التركيبي، والفرق الدلالي البلاغي .

والقضية الثانية التي اعتمدت على فكرة التقديم والتأخير كما ذكرت أنفا قضية الاشتغال، فباب الاشتغال من الأبواب النحوية التي أثارت خلافا بين النحاة، وقد عرف بقولهم: "أن يتقدم اسم ويتأخر عنه عامل قد عمل في ضميره أو في ملبسه لو لم يعمل في أحدهما لعمل في الاسم المذكور"<sup>(١٢٠)</sup>، وهذا الاسم يجوز رفعه مبتدأ والجملة بعده خبر، ولا حاجة للتأويل أو التقدير على هذا الوجه، ويجوز نصبه باعتباره مفعولا لفعل محذوف يفسره المذكور، فالأسلوب على هذين التوجيهين تتجاذبه الاسمية والفعلية لجملة.

وعلى الرغم من اتفاق النحاة على جواز النصب والرفع لهذا الاسم المتقدم فإن الكوفيين والبصريين اختلفوا في توجيه النصب، فالأشهر وهو رأي البصريين أنه منصوب بفعل محذوف يفسره المذكور بعده، ويرى الكوفيون أنه منصوب بالفعل المذكور المتأخر عنه دون حاجة إلى تقدير فعل محذوف<sup>(١٢١)</sup>، واختلف الكوفيون في توجيه الضمير فمنهم من قال بأنه بدل من الاسم المتقدم<sup>(١٢٢)</sup>، ومنهم من جعله ملغى والاسم منصوب بالفعل المذكور، ومنهم من أعمل الفعل المذكور في الاسم والضمير معا<sup>(١٢٣)</sup> .

وقد أقر الكوفيون هذه التقديرات باعتبار أن الضمير هو الاسم الظاهر<sup>(١٢٤)</sup>، كما لو أحر الاسم عن ضميره فيعرب بدلا أو مبتدأ والجملة قبله الخبر .

وقد عرض ابن مضاء في كتابه "الرد على النحاة" لباب الاشتغال بوصفه بابا من الأبواب النحوية التي يصعب على دارس النحو التعاطي معها؛ لأنه يظهر فيها بوضوح اهتمام النحاة بفكرة العامل وتحكيمهم لها، فهو "من الأبواب التي يظن أنها تعسر على من أراد تفهيمها أو تفهيمها؛ لأنها موضع عامل ومعمول"<sup>(١٢٥)</sup>، ومن ثم صاغ قاعدة لعلاج هذا الباب في إطار فكرته للتخفيف من سيطرة العامل على

النحو العربي، وتتمثل في أن الاسم المتقدم إذا عاد عليه ضمير نصب أو ضمير متصل بمنصوب أو بمخفوض أو بحرف من حروف الخفض، والفعل طلب، فالاختيار النصب، مع جواز الرفع، وإن كان الضمير ضمير رفع فالراجح الرفع<sup>(١٢٦)</sup>.

وقد تابع النحاة المحدثون ممن دعوا إلى تجديد النحو العربي رأي الكوفيين ورأي ابن مضاء، فقد تبني الدكتور شوقي ضيف رأي ابن مضاء في حذف العوامل التي لا يفتقر الكلام إلى تقديرها<sup>(١٢٧)</sup>، أما الدكتور حسن عون فبعد أن عرض مرونة سيبويه والخليل في التعامل مع اللغة، وعدم التمسك بالقواعد الجامدة، عرض لموقف النحاة من قضية الاشتغال، من خلال النظر إلى قوله تعالى: "والأنعام خلقها لكم في ضوء توجيه النحاة لنصب الأنعام بفعل محذوف يفسره المذكور، وتأثير ذلك على الجملة دلالة وتركيبا، ورأى أنه لا غضاضة في اعتبار الأنعام مفعولا للفعل المذكور؛ لأنه التقدير الأنسب لدلالة الجملة على الاهتمام بالأنعام أكثر من الاهتمام بقضية الخلق، واعتبار الضمير المتصل بالفعل توكيدا لفظ الأنعام<sup>(١٢٨)</sup>.

يظهر لنا كما مر اختلاف النحاة حول قضية الاشتغال بدءا من الكوفيين والبصريين، وصولا إلى نحائنا المحدثين، وعلى الرغم من هذه الرغبة في التيسير لهذا الباب فإن موقف البصريين إذا فهم من خلال منطق سيبويه في إطار النظر إلى نمط الجملة المرادة لن يكون بهذا السوء الذي أشار إليه الدكتور حسن عون ومن قبله ابن مضاء، فإن الدكتور حسن عون وصل بالجملة في نهاية المطاف إلى جملة فعلية، فيها التقديم للمفعول على عامله، والنحاة وصلوا إليها بمفعول حذف عامله بدلالة المذكور، وكلاهما (التقديم والحذف) من العوارض التركيبية الشائعة في الاستخدام اللغوي، والتي لا بد من الإقرار بها إلى جانب الأسس الثابتة للذكر أو الترتيب الأصلي للجملة، وكون التقديم يفيد التوكيد فالحذف كذلك على القول بأن تكرار الإسناد يفيد التوكيد.

ولكن يمكن القول بأن توجيه النحاة الكوفيين ومن تابعهم من المحدثين أقل تكلفا وأكثر وضوحا للمتعلمين؛ فهو على سبيل التيسير، وبخاصة أن هذا التوجيه لا

يصلح في نحو: زيدا مررت به.

فالباب قائم على جواز الرفع والنصب، والرفع لا يحتاج إلى تقدير، والنصب له عدة توجيهات يختار منها الدارس ما يناسب نمط الجملة الموجودة أمامه، ففي نحو: زيدا ضربته يجوز النصب بفعل محذوف يفسره المذكور، أو على نصبه بالفعل المذكور والضمير توكيد له، أو بدل منه، ورأى بعض الباحثين اعتبار الضمير في هذا الأسلوب لا محل له من الإعراب كما في ضمير الفصل<sup>(١٢٩)</sup>، وفي نحو: زيدا مررت به يكون تقدير البصريين لفعل من معناه يصلح ناصبا للاسم أرجح .

والقضية الثالثة التي يعد النظر إليها من خلال التقديم والتأخير حلا لما يشوبها من صعوبة قضية باب التنازع الذي ارتأى فيه كل من دعا إلى تيسير النحو صورة مثلى لتعنت النحاة وتحكيمهم للعامل دون النظر إلى طبيعة اللغة<sup>(١٣٠)</sup>. فالتنازع كما عرفه النحاة: "أن يتقدم عاملان على معمول كل منهما طالب له من جهة المعنى"<sup>(١٣١)</sup>، وقد رأى البصريون إعمال الثاني لقربه، ورأى الكوفيون إعمال الأول لسبقه، كما في قول الشاعر<sup>(١٣٢)</sup>:

**وقد نغنى بها ونرى عصورا \*\*\* بها يفتدنا الخردا الخدالا**

وهو من شواهد الكوفيين على إعمال الأول، وقول الشاعر:

**كساك ولم تستكسه فاشكرن له \*\*\* أخ يعطيك الجزيل وناصر<sup>(١٣٣)</sup>**

وهو من شواهد البصريين على إعمال الثاني لك، مع اتفاق الفريقان على جواز إعمال الأول أو الثاني، إنما الخلاف على الأولى بالإعمال<sup>(١٣٤)</sup> منهما.

وشواهد هذا الباب يمكن أن تعالج في إطار التقديم والتأخير<sup>(١٣٥)</sup>، كما أشار إلى ذلك القرطبي في تفسير قوله تعالى: "أتوني أفرغ عليه قطرا"<sup>(١٣٦)</sup>، حيث قال عن الآية الكريمة: "أي أعطوني قطرا أفرغ عليه، على التقديم والتأخير"<sup>(١٣٧)</sup>، وقد أجاز الفراء إعمال العاملين في معمول واحد إذا كان مرفوعا<sup>(١٣٨)</sup>، وهو ما استحسنته الأستاذ عباس حسن، واعتبره الرأي المقبول والمعقول<sup>(١٣٩)</sup>، وأشار الفراء في آية

الكهف إلى أن المعنى آتوني قطرا أفرغ عليه<sup>(١٤٠)</sup>.

وكذلك الشواهد الشعرية السابقة يستقيم فيها الإعراب بالتقديم والتأخير، فالمفعول في البيت الأول (الخردا الخدالا) تقدمت عليه الجملة (يقتدنا)، كما تقدمت جملة (أفرغ عليه) على المفعول (قطرا) دون الدخول في قضية الإضمار قبل الذكر التي اتسع فيها البصريون لمعالجة رأيهم في إعمال الثاني، وجرهم إلى أمثلة وقياسات ابتعدت تماما عن حس اللغة.

وقد رأى بعض النحاة المحدثون علاج هذا الباب على التقديم والتأخير، وخاصة أن جل شواهد النحاة من الشعر، وهو ما يسوغ معه التقديم والتأخير لخصوصية البناء الشعري<sup>(١٤١)</sup>، والشواهد القرآنية وجهها معربو القرآن الكريم ومفسروه على التقديم والتأخير كما مر.



## الخاتمة:

تحدثت الدراسة عن مصطلح التقديم والتأخير في الجملة العربية من خلال بيان هذا المفهوم في كتاب سيبويه، والفرق بينه وبين مصطلح الرتبة، وكيف عرض سيبويه لهما في كتابه من خلال تأسيسه لفكرة أنماط الجملة العربية، والتي عدت العلاقة المكانية بين عنصرها فارقا جوهريا بين نمطها الرئيسين، وتأثير ذلك على اثنين من أبرز النحاة بعد سيبويه، وهما ابن جني وعبد القاهر، وكيف يمكن حل بعض الموضوعات النحوية الشائكة من خلال التقديم والتأخير، وقد خلص البحث إلى ما يلي:

- ١- يختلف مصطلح التقديم والتأخير عن مصطلح الرتبة، وقد تبين ذلك من المواضع التي عرض فيها سيبويه لترتيب عناصر الجملة ثم الحديث عن التقديم والتأخير فيها.
- ٢- ربط سيبويه بين التقديم والتأخير ونوع الجملة، وظهر ذلك جليا في حديثه عن باب الاشتغال الذي تحدث عنه في بدايات كتابه؛ معتمدا في تحديد أنماط هذا الباب على فكرة الاسمية والفعلية من خلال العنصر المتصدر للجملة.
- ٣- مفهوم بعض معربي القرآن الكريم للتقديم والتأخير وخلطه مع مصطلح القلب.
- ٤- تأثر ابن جني بسيبويه في تفرقه بين مصطلح التقديم والتأخير والرتبة.
- ٥- تأثر عبد القاهر الجرجاني بسيبويه، وتوسيعه لفكرة التقديم والتأخير ببيان أثرها في بلاغة الجملة وما تؤد به من معان جديدة وأغراض أكثر مما أشار إليها سيبويه.
- ٦- التقديم والتأخير يرتبط بالعناصر ذات الرتبة الحرة، والعناصر ذات الرتبة المقيدة، لكنه مع الثانية يغير نمط الجملة، ويحولها من صورة إلى أخرى.
- ٧- التقديم والتأخير عنصر معتبر بقوة في تقسيم الجملة العربية إلى اسمية وفعلية.
- ٨- التنازع والاشتغال أبواب نحوية أرهقت الدارسين، ومن قبلهم أرهقت النحاة في الخلاف حولها، ويمكن تبسيطها من خلال التقديم والتأخير.

## المصادر والمراجع:

١. الإتقان في علوم القرآن: السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن، تح/طه عبدالرؤف سعد، المكتبة التوفيقية، بدون تاريخ، القاهرة . مصر .
٢. إحياء النحو: إبراهيم مصطفى، لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥٩، القاهرة.
٣. إذا صح النص: د/محمد جمال صقر، نشرة رقمية على الشبكة العنكبوتية
٤. أسس الرد والترجيح عند معربي القرآن الكريم دراسة نظرية تطبيقية: أبو الفتوح صبري أبو الفتوح، رسالة دكتوراه، كلية دارالعلوم جامعة القاهرة، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م.
٥. الأصول دراسة إستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو. فقه اللغة . البلاغة: ص١٢٧، د/ تمام حسان، عالم الكتب ٢٠٠٩م . القاهرة . مصر .
٦. الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة: د/محمود عبد السلام شرف الدين، ط أولى دار مرجان للطباعة، ١٤٠٤هـ . ١٩٨٤م، القاهرة مصر .
٧. الاقتراح في أصول النحو: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، ط دار البيروتي، ط الثانية، تح عبد الحكيم عطية، ١٤٢٧. ٢٠٠٦. دمشق . سوريا.
٨. الإنصاف في مسائل الخلاف: كمال الدين أبو البركات الأنباري، تح/محمد محيي الدين عبد الحميد، ط المكتبة العصرية، ١٤٠٧هـ . ١٩٨٧م، بيروت لبنان.
٩. الإيضاح لأسرار النحو أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، تح د/مصطفى أبو الحجاج محمد النجار، ١٤٤٤هـ . ٢٠٢٣م، المكتبة الأزهرية للتراث . القاهرة.
١٠. البحر المحيط: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي، ط الثانية دار إحياء التراث العربي، ١٤١١هـ . ١٩٩٠م، بيروت لبنان،
١١. البرهان في علوم القرآن: أبو عبدالله بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي، تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم، ط أولى دار إحياء الكتب العربية عيسى الحلبي، ١٣٧٦هـ . ١٩٥٧م، القاهرة مصر .
١٢. البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني: د/تمام حسان، عالم الكتب طبعة خاصة لمكتبة الأسرة ٢٠٠٢. ٢٠٠٣م، القاهرة . مصر .

١٣. تجديد النحو: د/شوقي ضيف، دارالمعارف، ط٤، بدون تاريخ، القاهرة . مصر .
١٤. تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن): أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار الكتب العلمية، ط أولى ١٤٠٨ هـ . ١٩٨٨ م، بيروت لبنان
١٥. التقديم والتأخير بين سيبويه وعبدالقاهر دراسة بلاغية تحليلية موازنة: د.إسماعيل محمد الأنور حولية كلية اللغة العربية بجرجا، جامعة الأزهر- العدد السابع عشر. الجزء الخامس، ١٤٣٤ هـ . ٢٠١٣ م.
١٦. التقديم والتأخير بين القاعدة النحوية والقيمة البلاغية معلقة الأعشى أنموذجا نوال دقيش ورشيد غنام ماجستير كلية الآداب واللغات جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر ١٤٣٦، ٢٠١٥ م
١٧. التقديم والتأخير عند اللغويين العرب القدامى والمحدثين ديوان ابن المعتز أنموذجا رحال هاجر وبوقلمونة وداد، رسالة ماجستيركلية الآداب واللغات . جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر ١٤٤٠ هـ . ٢٠١٩ م
١٨. التقديم والتأخير في الجملة العربية دراسة نحوية دلالية نماذج من ديوان أبي القاسم الشابي عائشة قيطون، ماجستير، كلية الآداب واللغات . جامعة العربي بن مهيدي . الجزائر. ١٤٣٤ هـ . ٢٠١٣ م..
١٩. التقديم والتأخير في الدرس اللغوي العربي مقارنة تداولية: د/عبدالزهرة عودة جبر، مجلة الأستاذ، ملحق العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الثالث ٢٠١٥ م، ١٤٣٦ هـ.
٢٠. التقديم والتأخير في نهج البلاغة دراسة نحوية أسلوبية: رافد ناجي الجليحاوي، ماجستير، كلية التربية. جامعة بابل، العراق، ١٤٣٠ هـ، ٢٠٠٩ م.
٢١. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ناظر الجيش محمد بن يوسف بن أحمد، دراسة وتح/د/ علي محمد فاخر وآخرين، ط١ دارالسلام، ١٤٢٨ هـ . ٢٠٠٧، القاهرة.
٢٢. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: محمد بن علي الصبان، تح/إبراهيم شمس الدين، ط١ دار الكتب العلمية، ١٤١٧ هـ . ١٩٩٧ م.
٢٣. الخصائص أبو الفتوح عثمان بن جني، تح/ محمد علي النجار، المكتبة العلمية.

٢٤. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١٢٢/٢، السمين الحلبي أبو العباس بن يوسف بن محمد بن إبراهيم، ط١، دار الكتب العلمية، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م، بيروت.
٢٥. دلائل الإعجاز عبد القاهر الجرجاني، تح الأستاذ محمود شاكر، ط الثالثة مكتبة الخانجي ودار المدني ١٤١٣هـ/١٩٩٢م، القاهرة. مصر.
٢٦. ديوان أبي الأسود الدؤلي: تح/الشيخ محمد حسن آل ياسين، منشورات مكتبة النهضة، ط الثانية ١٣٨٤هـ. ١٩٦٤م، بغداد. العراق.
٢٧. ديوان ذي الرمة : بشرح الخطيب التبريزي، تح /مجيد طراد، ط دار الكتاب العربي، ط الثانية ١٤١٦هـ . ١٩٩٦م، بيروت . لبنان.
٢٨. ديوان العباس بن مرداس السلمي: تح/د/يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٢هـ . ١٩٩١م، بيروت . لبنان.
٢٩. ديوان عمر بن أبي ربيعة: تح/د/فايز محمد، دار الكتاب العربي، ط ثانية ١٤١٦هـ . ١٩٩٦م، بيروت . لبنان.
٣٠. ديوان كثير عزة: تح/د/إحسان عباس، دار الثقافة، ١٣٩١هـ/١٩٧١م، بيروت.
٣١. الرتبة بين النظرية والتطبيق : الباحث مسعود شيفير، مجلة جامعة كير كالي للعلوم الاجتماعية، تركيا، المجلد العاشر العدد ٢، يوليو ٢٠٢٠
٣٢. الرتبة بين القدماء والمحدثين الرتبة بين القدماء والمحدثين، أبو أوس إبراهيم الشمسان، الشبكة العنكبوتية(الإنترنت)
٣٣. الرد على النحاة: ابن مضاء القرطبي، تح/ د/شوقي ضيف، دار المعارف، ط٣، دت، القاهرة. مصر.
٣٤. شرح كافية ابن الحاجب : رضي الدين محمد بن الحسن الأسترباذي، تح/إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية ط أولى، ١٤١٩هـ. ١٩٩٨م، بيروت . لبنان.
٣٥. شرح المفصل: ابن يعيش، عالم الكتب، دت، بيروت . لبنان.
٣٦. شروح التلخيص: سعد الدين التفتازاني وابن يعقوب المغربي وبهاء الدين السبكي، دار الإرشاد الإسلامي، بيروت
٣٧. عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني: د. البدراوي زهران، دار المعارف، ط٤، ١٩٨٧.

٣٨. قرينة الرتبة عند النحاة والبلاغيين القدامى: محمد كركب، مجلة أمارات في اللغة والأدب والنقد، المجلد الخامس العدد ٢، ٢٠٢١، جامعة ابن خلدون، تيارت الجزائر
٣٩. قرينة الرتبة وقيمتها في النحو العربي: ماجستير بكلية دار العلوم جامعة القاهرة، الباحث أحمد عبد الباقي عباس، عام ١٩٧٧. ١٣٩٧ هـ.
٤٠. الكتاب سيوييه أبوبشر عمرو بن عثمان بن قنبري، تح /الأستاذ عبد السلام هارون، ط أولى ١٩٩١ م. ١٤١١ هـ، دار الجيل، بيروت. لبنان
٤١. لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية : د/محمد حماسة عبد اللطيف، ط أولى ١٤١٦ هـ. ١٩٩٦ م، دار الشروق. القاهرة مصر.
٤٢. اللغة العربية معناها ومبناها: د/تمام حسان، ط الثالثة، عالم الكتب، ١٩٩٨ م ١٤١٨ هـ، القاهرة مصر.
٤٣. اللغة والنحو بين القديم والحديث: الأستاذ/عباس حسن، دار المعارف، ١٩٦٦ م، القاهرة. مصر.
٤٤. اللغة والنحو دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة: د/ حسن عون، ط أولى ١٩٥٢ م، مطبعة رويال، الإسكندرية. مصر.
٤٥. مجاز القرآن أبو عبيدة معمر بن المثنى، تح/ محمفؤاد سزكين، ط مكتبة الخانجي، ١٣٨١ هـ، القاهرة مصر
٤٦. المدارس النحوية: د/شوقي ضيف، ط٧. دار المعارف، دت، القاهرة. مصر
٤٧. معاني القرآن : أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، تح/محمد علي النجار، ط الهيئة العامة للكتاب. دت، القاهرة. مصر.
٤٨. مغني اللبيب عن كتب الأعراب: ابن هشام الأنصاري، تح/ح. الفاخوري، ط أولى دار الجيل. ١٤١١ هـ. ١٩٩١ م، بيروت. لبنان.
٤٩. مفاتيح الغيب ٣ الفخر الرازي، ط الثانية دار الكتب العلمية، دت .
٥٠. من الأنماط التحويلية في النحو العربي: د/محمد حماسة عبد اللطيف، ط أولى مكتبة الخانجي، ١٩٩٠ م، القاهرة. مصر.

## الهوامش:

- (١) الخصائص: ٣٦٠/٢، أبو الفتح عثمان بن جني، تح/ محمد علي النجار، المكتبة العلمية.
- (٢) قرينة الرتبة وقيمتها في النحو العربي: ماجستير بكلية دار العلوم جامعة القاهرة، الباحث أحمد عبد الباقي عباس، عام ١٩٧٧. ١٣٩٧هـ.
- (٣) قرينة الرتبة عند النحاة والبلاغيين القدامى: الباحث محمد كركب، مجلة أمارات في اللغة والأدب والنقد، المجلد الخامس العدد ٢، ٢٠٢١، جامعة ابن خلدون. تيارت. الجزائر.
- (٤) التقديم والتأخير بين سيبويه وعبد القاهر دراسة بلاغية تحليلية وموازنة٤: الدكتور إسماعيل محمد الأنور حولية كلية اللغة العربية بجرجا، جامعة الأزهر. العدد السابع عشر. الجزء الخامس، ١٤٣٤هـ. ٢٠١٣م.
- (٥) التقديم والتأخير بين القاعدة النحوية والقيمة البلاغية معلقة الأعشى أنموذجاً: نوال دقيش ورشيد غنام ماجستير كلية الآداب واللغات جامعة العربي بن مهدي، الجزائر ١٤٣٦، ٢٠١٥م.
- (٦) التقديم والتأخير في الجملة العربية دراسة نحوية دلالية نماذج من ديوان أبي القاسم الشابي: عائشة قيطون، ماجستير، كلية الآداب واللغات. جامعة العربي بن مهدي. الجزائر. ١٤٣٤هـ. ٢٠١٣م.
- (٧) التقديم والتأخير في نهج البلاغة دراسة نحوية أسلوبية: رافد ناجي وادي الجليحوي، ماجستير، كلية التربية. جامعة بابل، العراق، ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م.
- (٨) التقديم والتأخير عند اللغويين العرب القدامى والمحدثين ديوان ابن المعتز أنموذجاً: رجال هاجر وبوقلمونة وداد، رسالة ماجستير كلية الآداب واللغات. جامعة العربي بن مهدي، الجزائر ١٤٤٠هـ. ٢٠١٩م.
- (٩) الكتاب: ١/٣٤، سيبويه أبوبشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تح/ الأستاذ عبد السلام هارون، ط أولى ١٩٩١م. ١٤١١هـ، دار الجيل، بيروت. لبنان.
- (١٠) الكتاب: ٣٤.١
- (١١) الكتاب: ٢٠ / وما بعدها
- (١٢) استصحاب الحال أحد الأصول النحوية الأربعة التي ذكرها السيوطي في كتابه الاقتراح في أصول النحو مع السماع والقياس والإجماع، وهو الأصل الثالث عند الأنباري في كتابه الإعراب في جدل الإعراب، وقد عرفه السيوطي بقوله "هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل" ص ١٣٦، ط دار البيروتية، ط الثانية، تح عبد الحكيم عطية، ١٤٢٧. ٢٠٠٦. دمشق. سوريا.
- (١٣) الكتاب: ٥٥/١
- (١٤) الكتاب: ٥٦/١
- (١٥) الكتاب: ٥٩/١
- (١٦) الكتاب: ٧٣/١
- (١٧) شرح كافية ابن الحاجب: ١/١٩١، رضي الدين محمد بن الحسن الأستربادي، تح/ أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية ط أولى، ١٤١٩هـ. ١٩٩٨م، بيروت. لبنان.
- (١٨) الأصول دراسة إستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو. فقه اللغة. البلاغة: ص ١٢٧، د/ تمام حسان، عالم الكتب ٢٠٠٩م. القاهرة. مصر.

- (١٩) البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني: ٧٧/٢، د/تمام حسان، عالم الكتب طبعة خاصة لمكتبة الأسرة ٢٠٠٢. ٢٠٠٣م، القاهرة . مصر .
- (٢٠) البيان في روائع القرآن ١٠٧/٢ .
- (٢١) الفاتحة: ٥ .
- (٢٢) البيان في روائع القرآن ١٠٧/٢ .
- (٢٣) شرح كافية ابن الحاجب: ١/١٧١ .
- (٢٤) الرتبة بين النظرية والتطبيق: الباحث مسعود شيفير، مجلة جامعة كير كالي للعلوم الاجتماعية، تركيا، المجلد العاشر العدد ٢، يوليو ٢٠٢٠، ص: ٦٩٣ .
- (٢٥) السابق ٦٩٥ .
- (٢٦) اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٠٩، د/تمام حسان، ط٣، عالم الكتب، ١٩٩٨م ١٤١٨هـ، القاهرة .
- (٢٧) الأصول: ١٢١ .
- (٢٨) السابق .
- (٢٩) اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٠٧ .
- (٣٠) لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية: د/محمد حساسة عبد اللطيف، ص/٢٨٥، ط أولى ١٤١٦ هـ . ١٩٩٦م، دار الشروق . القاهرة مصر .
- (٣١) السابق: ٢٩٠ .
- (٣٢) قرينة الرتبة عند النحاة والبلاغيين القدامي، ٦١ .
- (٣٣) التقديم والتأخير عند اللغويين العرب القدامى والمحدثين ديوان ابن المعتز أنموذجاً: ٨ .
- (٣٤) السابق .
- (٣٥) التقديم والتأخير عند اللغويين العرب القدامى والمحدثين ديوان ابن المعتز أنموذجاً: ١٣ .
- (٣٦) السابق: ١٤ .
- (٣٧) تجديد النحو: ٢٤٦د/شوقي ضيف، دارالمعارف، ط الرابعة، بدون تاريخ، القاهرة . مصر .
- (٣٨) السابق ٢٤٦ .
- (٣٩) السابق ٢٤٧ .
- (٤٠) تجديد النحو: ٢٥٤ .
- (٤١) الإيضاح لأسرار النحو: أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، ص ١٢٩، تح د/مصطفى أبو الحجاج محمد النجار، ١٤٤٤ هـ . ٢٠٢٣م، المكتبة الأزهرية للتراث . القاهرة .
- (٤٢) إحياء النحو: ٣، إبراهيم مصطفى، لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥٩م، القاهرة . مصر .
- (٤٣) إحياء النحو: ٤، ٥ .
- (٤٤) إحياء النحو: ١٦ .
- (٤٥) أسس الرد والترجيح عند معربي القرآن الكريم دراسة نظرية تطبيقية: ١٢٤، د/أبو الفتوح صبري أبو الفتوح، رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم جامعة القاهرة، ١٤٢٩ هـ، ٢٠٠٨م .
- (٤٦) شروح التلخيص: ١/٤٨٦، سعدالدين التفتازاني وابن يعقوب المغربي وبهاء الدين السبكي، دار الإرشاد الإسلامي، بيروت .

- (٤٧) البيان في روائع القرآن: ١: ٢٣٣.
- (٤٨) لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية: ٢٨٥.
- (٤٩) القصص: ٧٥.
- (٥٠) مجاز القرآن: ٢/١١٠، أبو عبيدة معمر بن المثنى، تح/محمد فؤاد سزكين، ط مكتبة الخانجي، ١٣٨١هـ، القاهرة مصر.
- (٥١) مجاز القرآن: ٢/١١٠، والبيت من بحر الوافر للعباس بن مرداس السلمي في ديوانه ص ١١٩ برواية الشطر الثاني ولا آتوه، ديوان العباس بن مرداس السلمي، تح/د/يحيى الجبوري، ط مؤسسة الرسالة، ط أولى ١٤١٢ هـ . ١٩٩١م، بيروت لبنان.
- (٥٢) البرهان في علوم القرآن: ٣/٢٨٩، أبو عبدالله بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي، تح/محمد أبو الفضل إبراهيم، ط أولى دار إحياء الكتب العربية عيسى الحلبي، ١٣٧٦ هـ. ١٩٥٧م، القاهرة مصر.
- (٥٣) البحر المحيط: ٤/٦٣، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي، ط الثانية دار إحياء التراث العربي، ١٤١١ هـ . ١٩٩٠م، بيروت . لبنان.
- (٥٤) البحر: ١/١١٤.
- (٥٥) البقرة: ١٣٠.
- (٥٦) البحر: ١/٦٢٨.
- (٥٧) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٢/١٢٢، السمين الحلبي أبو العباس بن يوسف بن محمد بن إبراهيم، ط أولى دار الكتب العلمية، ١٤١٤ هـ. ١٩٩٣م، بيروت . لبنان.
- (٥٨) مفاتيح الغيب: ٢/٣٦٠ الفخر الرازي، ط الثانية دار الكتب العلمية، د ت .
- (٥٩) سورة هود: ٣٨
- (٦٠) البيان في روائع القرآن: ١/٢٣٣، ٢٣٤
- (٦١) الرتبة بين القدماء والمحدثين، أبو أوس إبراهيم الشمسان، الشبكة العنكبوتية (الإنترنت)
- (٦٢) الإتيان: ٣/٥
- (٦٣) السابق: ٣/٦، ٧
- (٦٤) الكتاب: ١/٣٣
- (٦٥) الكتاب: ١/٣٧ وما بعدها
- (٦٦) الكتاب: ١/٤٢
- (٦٧) الكتاب: ١/٤٢
- (٦٨) الكتاب: ١/٤٥
- (٦٩) السابق
- (٧٠) السابق: ١/٤٦
- (٧١) المدارس النحوية: ٢٠٥، د/شوقي ضيف، ط السابعة. دار المعارف، دت، القاهرة . مصر
- (٧٢) البيت من الطويل لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص: ٣٥٨ تحت عنوان الشعر المنسوب له، وهو بيت مفرد، تح/د/فايز محمد، ط دار الكتاب العربي، ط ثانية ١٤١٦ هـ . ١٩٩٦م، بيروت . لبنان.
- (٧٣) الكتاب: ١/٣١



- (٧٤) السابق
- (٧٥) الكتاب: ٢٦/١
- (٧٦) السابق: ١/ ١١١، والبيت من الطويل نسبه سيوييه لأبي ذؤيب الهذلي، وأشار المحقق إلى أنه ليس في ديوان الهذليين، وأنه للراعي النميري في اللسان
- (٧٧) السابق، والبيت من الطويل لم ينسبه المحقق، ونسبه ابن يعيش في شرح المفصل لأبي طالب عم الرسول(ص)، ٧١/٦، ط عالم الكتب، دت ، بيروت لبنان.
- (٧٨) السابق/١ ١٣٧
- (٧٩) الكتاب: ١/١٣٨
- (٨٠) الكتاب: ١/٥٩
- (٨١) الكتاب: ١/٨٠
- (٨٢) السابق: ١/٨١
- (٨٣) الكتاب: ٢/١٢٦
- (٨٤) السابق: ٢/١٢٧
- (٨٥) السابق
- (٨٦) الكتاب: ٢/١٣١
- (٨٧) الكتاب: ٢/١٤٣
- (٨٨) السابق: ٢/١٢٢
- (٨٩) الكتاب: ٢/١٢٣، والبيت من بحر الطويل، لذي الرمة في ديوانه ص٣٥٧، ديوان ذي الرمة بشرح الخطيب التبريزي، تح/ مجيد طراد، ط دار الكتاب العربي، ط الثانية ١٤١٦ هـ . ١٩٩٦ م، بيروت . لبنان.
- (٩٠) الكتاب: ٢/١٢٣، والبيت من بحر الطويل، وهو من الأبيات الخمسين المجهولة في الكتاب
- (٩١) الكتاب: ٢/١٢٣، والبيت من مجزوء الوافر، لكثير عزة في ديوانه ص٥٠٦ تحت عنوان أبيات مفردة، تح/د/إحسان عباس، ط دار الثقافة، ط ١٣٩١ هـ . ١٩٧١ م، بيروت . لبنان.
- (٩٢) من الأنماط التحويلية في النحو العربي: ٢٢ د/محمد حماسة عبداللطيف، ط أولى مكتبة الخانجي، ١٩٩٠ م، القاهرة . مصر .
- (٩٣) السابق: ٣٣
- (٩٤) الخصائص: ٢/٣٨٢
- (٩٥) الخصائص: ٢/٣٨٢
- (٩٦) السابق
- (٩٧) البيت من الوافر للفرزدق، في ديوانه ١/٢٢٢، تح/علي مهدي زيتون، دار الجيل، ط أولى ١٤١٧ هـ ١٩٩٧ م. بيروت
- (٩٨) انظر مفهوم الترخص في البيان في روائع القرآن، ١/١٢
- (٩٩) الخصائص: ٢/٢٩٣، ٢٩٤
- (١٠٠) دلائل الإعجاز: ١٠٦، عبد القاهر الجرجاني، تح الأستاذ محمود شاكر، ط الثالثة مكتبة الخانجي ودار المدني ١٤١٣ هـ ١٩٩٢ م، القاهرة . مصر .

- (١٠١) دلائل الإعجاز: ١٠٦
- (١٠٢) السابق
- (١٠٣) السابق ١٠٧
- (١٠٤) التقديم والتأخير بين سيبويه وعبد القاهر دراسة بلاغية تحليلية مقارنة: ٣٩٥٧، وعالم اللغة عبد القاهر الجرجاني: الدكتورالبدراوي زهران: ٥٥، ٥٦، دار المعارف، ط الرابعة، ١٩٨٧
- (١٠٥) دلائل الإعجاز: ١٠٨
- (١٠٦) التقديم والتأخير بين سيبويه وعبد القاهر: ٣٩٧٥
- (١٠٧) الدلائل: ١٠٧
- (١٠٨) المدارس النحوية: شوقي ضيف، ص ١٥
- (١٠٩) الدلائل: ١١١
- (١١٠) الكتاب: ٩٨/١
- (١١١) انظر التقديم والتأخير في الدرس اللغوي العربي مقارنة تداولية: د/عبد الزهرة عودة جبر، مجلة الأستاذ، ملحق العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الثالث، ٢٠١٥م، ١٤٣٦هـ.
- (١١٢) إذا صح النص: دكتور محمد جمال صقر، ص ٢٧١، نشرة رقمية على شبكة الإنترنت
- (١١٣) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام الأنصاري، ٧٣/٢
- (١١٤) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٦١٥/٢، مغني اللبيب: ٢٩٤/٢، حاشية الصبان على شرح الأشموني ٦٤/٢
- (١١٥) انظر قرينة الرتبة وأهميتها في النحو العربي ص: هاء من المقدمة
- (١١٦) قرينة الرتبة: ٧٠ وما بعدها
- (١١٧) السابق
- (١١٨) الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة، ص ٢٧١ وما بعدها
- (١١٩) شرح ابن يعيش: ٧٤/١
- (١٢٠) تمهيد القواعد: ١٦٥٧/٤
- (١٢١) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٨٢/١
- (١٢٢) السابق
- (١٢٣) السابق
- (١٢٤) شرح المفصل: ابن يعيش ٣٠/٢
- (١٢٥) الرد على النحاة: ١٠٣
- (١٢٦) الرد على النحاة: ١٠٣، ١٠٥
- (١٢٧) السابق: ٢٦
- (١٢٨) اللغة والنحو: انظر ٩٢ وما بعدها، وقرينة الرتبة وقيمتها في النحو العربي ص ٧٢.
- (١٢٩) قرينة الرتبة وقيمتها في النحو: ٧٣
- (١٣٠) انظر على سبيل المثال الرد على النحاة ٩٤ وما بعدها، لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية ٢٩٢، إحياء النحو ٢٤، واللغة والنحو بين القديم والحديث للأستاذ عباس حسن ص ١٦٦ ط دار المعارف ١٩٦٦

- (١٣١) حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١٤٢/٢
- (١٣٢) الإنصاف: ٨٦/١، والبيت من الوافر للمرار الأسدي في الكتاب ٧٨/١.
- (١٣٣) البيت من الطويل، وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص: ٨٥، بتح/مجد حسن آل ياسين، ط ثانية ١٣٨٤ هـ ١٩٦٤ م، ط منشورات مكتبة النهضة ببغداد، العراق، ورواية الديوان كساني ولم أستكسه فحمدته.
- (١٣٤) الإنصاف: ٨٣/١.
- (١٣٥) انظر لغة الشعر: ٢٩٢، وقرينة الرتبة وقيمتها ٧٣.
- (١٣٦) الكهف: ٩٦.
- (١٣٧) تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن): المجلد ١٢، ١١، ص: ٤٢، دار الكتب العلمية، ط أولى ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨ م، بيروت . لبنان.
- (١٣٨) حاشية الصبان: ١٥٠ / ٢.
- (١٣٩) اللغة والنحو بين القديم والحديث: ١٦٦.
- (١٤٠) معاني القرآن: ١٦٠/٢.
- (١٤١) انظر لغة الشعر دراسة فيالضرورة الشعرية: ٢٩٢، وقرينة الرتبة وقيمتها ٧٣.